



**قياس كفاءة الاستثمارات القومية بالتركيز على القطاعات
السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١)**

**Measuring the efficiency of national
investments by focusing on the commodity
sectors of the Egyptian economy during the
period 1995-2021**

أ.م.د/عزت ملوك قناوي

**قائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة جامعة كفر الشيخ
azza.hassan@com.kfs.edu.eg**

**مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ**

**المجلد التاسع . العدد الخامس عشر- الجزء الأول
يناير ٢٠٢٣ م**

رابط المجلة : <https://csi.journals.ekb.eg>

الملخص:

يهدف البحث إلى قياس كفاءة الاستثمارات القومية بالتركيز على القطاعات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢١ وذلك من خلال بيان تطور المناخ الاستثماري في مصر والعوامل المؤثرة عليه ومعرفة أسباب ضعف حجم وكفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية وتأثيرها المحدود في زيادة معدل النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى التعرف على التوزيع القطاعي للاستثمارات القومية وبيان أهم المعوقات التي تعترض عملية الاستثمار في مصر.

ويفترض البحث سوء توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، بجانب تعدد المشاكل التي يعاني منها الاستثمار في مصر.

ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام منهج التحليل الوصفي والكمي، مع الاستعانة ببعض أدوات التحليل الإحصائي مثل أسلوب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية وكذلك تم استخدام أسلوب الإنحدار المرهلي ومعادلات الإنحدار البسيط ومصفوفة الارتباط البسيط وكذلك معادلات الاتجاه الزمني العام. بالإضافة إلى الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذلك بعض مقاييس كفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية.

ومن أهم نتائج البحث ارتفاع الفجوة بين الإيداع القومي والاستثمار القومي إلى ٦٠,٨ مليار جنيه خلال متوسط فترة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١، كما أن عملية تمويل هذه الفجوة ظل يتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والدولي. كما أشارت نتائج تحليل الإنحدار المرهلي البسيط إلى أن إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف وعجز الموازنة العامة تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات القومية.

ومن أهم توصيات البحث ضرورة العمل على إعادة تخصيص الاستثمارات بما يتناسب مع كفاءة كل قطاع من أجل زيادة العائد على الاستثمار وزيادة الناتج المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي. بجانب ضرورة تكامل السياسة الاستثمارية والسياسات الأخرى وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم للاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الاستثمارات القومية، القطاعات السلعية، الاقتصاد المصري، المؤشرات الاقتصادية، معوقات الاستثمار.

Abstract:

The research aims to measure the efficiency of national investments by focusing on the commodity sectors in the Egyptian economy during the period 1995-2021, by identifying the development of the investment climate in Egypt and the factors influencing it, and knowing the reasons for the volume and efficiency of investments weak in the commodity sectors and their limited impact in increasing the rate of economic growth. In addition to identifying the sectoral distribution of national investments and indicating the most important obstacles that hinder the investment process in Egypt.

The research hypothesis a poor distribution of investments among the different economic sectors, in addition to the various problems which facing the investment in Egypt.

To achieve the objectives of the research, the descriptive and quantitative analysis approach was used, with the use of some statistical analysis tools such as the percentage method, as well as the phased regression method, simple regression equations, simple correlation matrix, and general time trend equations. In addition to relying on some macroeconomic indicators as well as some measures of investment efficiency in commodity sectors.

The most important results of the research are the increase in the gap between national saving and national investment to 60.8 billion pounds during the average study period 1995-2021, as well as the process of financing this gap is affected by economic and political developments at the local and international levels. The results of the simple regression equations analysis indicated that the gross domestic product, the exchange rate and the general budget deficit are the most important factors affecting national investments.

The most important recommendations of the research is the need to reallocate investments in proportion to the efficiency of each sector in order to increase the return on investment, increase the domestic product, and raise the rates of economic growth. In addition to the necessity of integrating the investment policy with other policies and providing an appropriate economic climate for investments.

Keywords: National investments efficiency, Commodity sectors, The Egyptian economy, Economic indicators, Investment obstacles.

١ - مقدمة

يعتمد نجاح برنامج التنمية الاقتصادية في كل دول العالم ومنها مصر بشكل رئيسي على حجم الاستثمارات المتاحة وحسن وكفاءة استخدامها وتوزيعها على الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بطريقة فعالة، حيث يلعب الاستثمار دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة متطلباتها من خلال العمل على زيادة الإنتاج والمساهمة في حل مشكلات الفقر والبطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وتوجد علاقة قوية بين الإيداع والاستثمار، حيث يعتبر الإيداع الركيزة الأساسية للاستثمار وعندما يتساوى الإيداع مع الاحتياجات الاستثمارية يكون النشاط الاقتصادي في غنى عن اللجوء للاقتراض الخارجي لتمويل عمليات التنمية والعكس عندما ينخفض الإيداع فإن ذلك يدل على وجود فجوة استثمارية تستدعي الاقتراض الخارجي لسد هذه الفجوة (ماني عبدالمعز، ٢٠٢٢). والاستثمار يعني التضحية باستهلاك حالي مؤكد مقابل استهلاك غير مؤكد في المستقبل، بمعنى إنفاق الأموال في تأسيس مشروعات جديدة أو تطوير مشروعات قائمة بالفعل بهدف تعظيم العائد على الأموال المستثمرة. لذلك كان من الطبيعي أن تتنافس دول العالم وبخاصة الدول النامية ومنها مصر للعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحسين استغلال الموارد القومية لرفع كفاءة الاقتصاد القومي والنهوض بمستويات التنمية (مل مصطفى، ٢٠١٨).

وقد شهدت السياسة الاستثمارية في مصر تطورات مختلفة حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل مرحلة. حيث كانت هذه السياسة تعمل على تشجيع القطاع العام ودور محدود للقطاع الخاص خلال فترة التخطيط المركزي والتوجه الاشتراكي حتى منتصف السبعينيات. ومع توجه الدولة لتحرير الاقتصاد وإتباع اقتصاد السوق خلال النصف الثاني من السبعينيات (الإنفتاح الاقتصادي)، قامت هذه السياسة على تحفيز وتشجيع وزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحجيم القطاع العام في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، وقد زاد هذا التوجه بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام لصالح القطاع الخاص منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي، وقد استهدفت هذه التطورات إدارة الاقتصاد المصري على أسس اقتصادية سليمة وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتوسيع نطاق القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (عزت قناوي، ٢٠٢٢).

ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من تهيئة المناخ المناسب للاستثمار والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي والإداري في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها مصر منذ بداية التسعينيات. وعلى الرغم من الحوافز والضمانات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها مصر للمستثمرين، إلا أن العائد الاستثماري مازال محدود بسبب المعوقات التي تعترض عملية الاستثمار في مصر (حسين مصلح، ٢٠١٥).

٢ - أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة في مصر لما يلي :-

يتفق مع التوجه الحكومي في المرحلة الراهنة بالعمل على زيادة الاستثمارات التي تساهم في رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة والفقر وهي من المشاكل التي توليها الحكومة اهتماماً بالغاً.

كما يوضح مدى التكامل أو التباين بين توزيع الإستثمارات على القطاعين العام والخاص وكذلك توزيع الإستثمارات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة لبيان مدى كفاءة استغلال هذه الإستثمارات. حيث أن التوزيع الأمثل للإستثمارات على القطاعات الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

٣ - مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف حجم وكفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية وبالتالي تأثيرها المحدود في زيادة معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو القطاعات السلعية وذلك على الرغم من اهتمام برنامج الإصلاح الإقتصادي في مصر بالعمل على زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة كفاءة هذه الإستثمارات والحد من التعقيدات والمشاكل التي تواجه الإستثمار بشكل عام والإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص.

٤ - أهداف البحث:

يهدف البحث إلى قياس كفاءة الاستثمارات القومية بالتركيز على القطاعات السلعية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢١ وذلك من خلال التعرف على تطور المناخ الاستثماري في مصر والعوامل المؤثرة عليه لبيان الأسباب الكامنة وراء ضعف حجم وكفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية وأثرها المحدود في زيادة معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالإستثمار.

كما يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين حجم الاستثمارات القومية والنتائج المحلي الإجمالي والادخار القومي، بالإضافة إلى التعرف على التوزيع القطاعي للإستثمارات القومية وبيان أهم المعوقات التي تعترض عملية الإستثمار في مصر ومحاولة تقديم بعض المقترحات لرفع كفاءة الإستثمار والحد من هذه المعوقات.

٥ - فروض البحث :

ينبني البحث على ثلاثة فرضيات أساسية وهي:-

- ١- سوء توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ٢- تعدد المشاكل التي يعاني منها الإستثمار في مصر.
- ٣- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي.

٦ - المنهجية البحثية ومصادر البيانات :

لتحقيق أهداف البحث، تم استخدام منهج التحليل الوصفي والكمي، مع الاستعانة ببعض أدوات التحليل الإحصائي مثل أسلوب النسب المئوية والمتوسطات الحسابية وكذلك تم استخدام أسلوب الانحدار المرهلي ومعادلات الانحدار البسيط ومصنوفة الارتباط البسيط وكذلك معادلات الاتجاه الزمني العام. بالإضافة إلى الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات التأثير المباشر وغير المباشر على حجم الاستثمارات وكذلك الاعتماد على بعض مقاييس كفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية.

وقد اعتمد البحث على البيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة والمعنية بالموضوع مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للاستثمار في مصر، ووزارات الاستثمار والتخطيط والتجارة الخارجية، وكذلك التقارير والنشرات الاقتصادية للبنك المركزي المصري وقاعدة بيانات البنك الدولي.

٧ - خطة البحث :

ينقسم البحث إلى أربعة أجزاء بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات.

- الجزء الأول: واقع وطبيعة المناخ الاستثماري في مصر.
- الجزء الثاني: المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمارات القومية.
- الجزء الثالث: مؤشرات قياس كفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية.
- الجزء الرابع: معوقات الاستثمار في مصر.
- الجزء الخامس: نتائج وتوصيات البحث.

الجزء الأول : واقع وطبيعة المناخ الاستثماري في مصر.

أولاً : تطور المناخ الاستثماري في مصر.

شهد المناخ الاستثماري في مصر تطورات كبيرة تمثلت في المراحل التالية:-

- ١- فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٧-١٩٨٢): وقد تميزت هذه الفترة بالانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي واستصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تتضمن العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات لتهيئة المناخ لجذب الاستثمار العربي والأجنبي وقد كان من أهمها القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ ثم توالى بعد ذلك إصدار تشريعات أخرى بهدف علاج القصور في القوانين السابقة . وقد بلغ متوسط حجم الاستثمارات القومية خلال هذه الفترة حوالي ١٩,٦ مليار جنيه مصري (هيئة الله السويقي، محمود خلاف، ٢٠١٩).
- ٢- فترة التخطيط التأشير (١٩٨٢-١٩٨٧): وخلال هذه الفترة قامت الحكومة المصرية بوضع الملامح العامة للخطة الاقتصادية على أن يتولى القطاع الخاص ومؤسساته المختلفة تنفيذ هذه الخطة. وقد تميزت هذه الفترة بتوحيد قوانين الاستثمار بهدف تسهيل إجراءات

الاستثمار وتحفيز المستثمرين على الاستثمار في مجالات معينة وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة ، وقد لعبت الهيئة العامة للاستثمار دوراً بارزاً في الترويج الاستثماري لبعض المشروعات ، الأمر الذي أدى إلى زيادة متوسط حجم الاستثمارات القومية لتصل إلى حوالي ٥٦,٢ مليار جنيه بمعدل زيادة قدره ١٨٦,٧٪ عن الفترة السابقة (داليا الشويخ، ٢٠١٦).

٣- **فترة التحرر الجزئي (١٩٨٧-١٩٩٢):** وقد شهدت هذه الفترة إطلاق عنان القطاع الخاص ليُلبَّ دوراً بارزاً بجانب القطاع العام في عملية التنمية من خلال إلغاء كافة القيود والرقابة عليه. وخلال هذه الفترة ارتفع متوسط حجم الاستثمارات القومية ليصل إلى ١٣٤ مليار جنيه بنسبة زيادة بلغت حوالي ١٣٨,٤٪ عن الفترة السابقة. وقد تميزت هذه الفترة بإعادة النظر في القوانين الاقتصادية المعرّقة للنمو الاقتصادي والاستثمار حيث تم إلغاء القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ و صدر القانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ بهدف منح ضمانات وإعفاءات متعددة للمستثمرين في المناطق النائية (سرحان أحمد، محمد عبدالنواب، ٢٠٢١).

ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي قامت الحكومة بإصدار أذون الخزانة عام ١٩٩١ لتمويل العجز في الموازنة العامة الذي بلغ حوالي ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع صدور القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١ وإنشاء قطاع الأعمال العام ووضع استراتيجيات جديدة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي يتم بمقتضاها خصخصة معظم شركات القطاع العام بهدف فصل الملكية عن الإدارة ، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الاستثمار ، كما تم تحرير سعر الصرف في فبراير ١٩٩١ بهدف حدوث استقرار في الأسعار (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٦).

٤- **فترة التحرر الكامل (١٩٩٢-٢٠٢١):** وقد اتسمت هذه المرحلة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وتم صدور القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ والذي تضمن حق المستثمر الأجنبي في تملك الأراضي والعقارات في مصر، بالإضافة إلى إعفاء بعض المشروعات من الضرائب لفترة تصل إلى ١٥ عاماً وهي المشروعات الاستثمارية في المناطق العمرانية الجديدة أو المناطق النائية. كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون السابق والتي تمنح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حق تنفيذ القانون ودراسة التشريعات المتعلقة بالاستثمار واقتراح مجالات جديدة تتطلبها حاجة البلاد (محمد مشعل وآخرون، ٢٠٢١). وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٤ بإضافة مزايا و ضمانات جديدة للاستثمار ثم إنشاء وزارة مستقلة للاستثمار، وخلال هذه الفترة بلغ متوسط حجم الاستثمارات القومية ٢٩٠,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها حوالي ١١٧٪ عن الفترة السابقة. وتشير البيانات والإحصاءات المتضمنة واقع الإنفاق الاستثماري في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢١ إلى أن حجم الإنفاق الاستثماري اتسم بحالة من عدم الاستقرار سواء من حيث معدلات نموه أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد يرجع ذلك لعوامل كثيرة ذات صلة وثيقة بعملية الاستثمار (فاطمة نسيم، ٢٠٢٢). والمتتبع لمعدلات نمو الإيداع القومي يلاحظ أنه دائماً في حالة عجز عن تغطية الاستثمار القومي، حيث ارتفعت الفجوة بين الإيداع القومي والاستثمار القومي إلى ٦٠,٨ مليار جنيه مصري خلال متوسط الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢١، كما أن

عملية تمويل هذه الفجوة يتأثر بالمناخ الاستثماري والتطورات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠٢٢).

ثانياً : الناتج المحلي والادخار المحلي والاستثمارات القومية.

يبين الجدول رقم (١) أن إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٣٢٣٥,٢ مليار جنيه وذلك خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١) . كما بلغ الناتج المحلي أقصاه ٦٢٤٢,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٦٠٥١,٤ مليار جنيه تمثل حوالي ٣١٦٨,٣٪ مما كانت عليه عام ١٩٩٥ .

وتشير المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٢) أن الناتج المحلي يتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ٢٢٠,٦ مليار جنيه ، وهذا التزايد معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١ ويمثل حوالي ٦,٨٪ من متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة والذي بلغ حوالي ٣٢٣٥,٢ مليار جنيه.

كما يبين الجدول رقم (١) أن الإدخار المحلي قد بلغ خلال متوسط فترة الدراسة نحو ١٢٩,٢ مليار جنيه ، وبلغت قيمة الإدخار المحلي أقصاها ٥٣٠,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٩ ثم انخفض بنحو ٣٣٧,٣ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بمعدل إنخفاض بلغ حوالي ٦٣,٥٪ . وتشير المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٢) أن الإدخار المحلي يتزايد بمعدل سنوي بلغ نحو ١٠,٥ مليار جنيه وهذا التزايد معنوي إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ويمثل حوالي ٨,١٪ من متوسط قيمة الإدخار المحلي خلال فترة الدراسة والذي بلغ حوالي ١٢٩,٢ مليار جنيه.

بينما بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات القومية خلال متوسط فترة الدراسة نحو ٢٩٠,٨ مليار جنيه، وبلغت قيمتها القصوى ٩٥٧,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٠٧١,٩٪ مما كان عليه عام ١٩٩٥ كما يوضحها الجدول رقم (١) . وتشير المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٢) إلى تزايد الاستثمارات القومية بمعدل سنوي بلغ نحو ٣١,٤ مليار جنيه ، وهذا التزايد معنوي إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ويمثل حوالي ١٠,٨٪ من متوسط قيمة الاستثمارات القومية خلال فترة الدراسة.

كما يتبين من الجدول رقم (١) أن الاستثمارات القومية تنحصر في قطاعين هما القطاع العام بنسبة ٤٩,٩٪ والقطاع الخاص بنسبة ٥٠,١٪ وذلك خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٢١). وقد تبين من الجدول السابق أن قيمة الاستثمارات في القطاع العام بلغت قيمتها القصوى ٦٠٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٨ ثم انخفضت بمعدل انخفاض بلغ حوالي ٣٩,٥٪ خلال عام ٢٠٢٠ ويرجع ذلك إلى الاستمرار في تنفيذ مراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي ودعم عملية الخصخصة وتحفيز القطاع الخاص على زيادة المساهمة في القطاعات الاقتصادية.

كما يتبين من نفس الجدول أن قيمة الاستثمارات في القطاع الخاص أخذت في التزايد حتى بلغت أقصاها ٣٩٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٢٨٧٪ مما كانت عليه عام ١٩٩٥ ، وتشير المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٢) إلى تزايد الاستثمارات القومية في القطاع العام بمعدل سنوي بلغ نحو ١٧ مليار جنيه مصري وهذا التزايد معنوي إحصائياً عند متوسط ٠,٠١ ويمثل حوالي ١١,٣٪ من متوسط قيمة الاستثمارات القومية في القطاع العام خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٢١) والذي بلغت نحو ١٥٠,١ مليار جنيه.

بينما تشير المعادلة رقم (٥) بالجدول السابق إلى تزايد الاستثمارات القومية في القطاع الخاص بمعدل سنوي بلغ نحو ١٤,٤ مليار جنيه مصري وهذا التزايد معنوي إحصائياً عند متوسط ٠,٠١ ويمثل حوالي ١٠,٢٪ من متوسط قيمة الاستثمارات القومية في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٢١) والذي بلغت نحو ١٤٠,٧ مليار جنيه.

جدول رقم (١) : الناتج المحلي والادخار المحلي والاستثمارات القومية ونسبتها إلى الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٢١ (القيمة بالمليار جنيه مصري)

الاستثمارات القومية إلى الناتج المحلي %	الاستثمارات القومية				قطاع عام	الادخار المحلي	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	بيان السنة
	الإجمالي	%	قطاع خاص	%				
23.1	٤٤,١	37.9	١٦,٧	62.1	27.4	٣٠,٦	191.0	١٩٩٥
25.8	٥٥,٢	41.2	٢٢,٧	58.8	32.5	٢٩,١	214.1	١٩٩٦
23.5	٥٦,٣	50.1	٢٨,٢	49.9	28.1	٢٧,٥	239.5	١٩٩٧
22.3	٥٨,٥	35.2	٢٠,٦	64.8	37.9	٣٤,٥	262.2	١٩٩٨
21.1	٦١,٧	49.8	٣٠,٧	50.2	31.0	٤١,٢	293.1	١٩٩٩
19.8	٦٢,٨	49.2	٣٠,٩	50.8	31.9	٤٤,٠	316.4	٢٠٠٠
19.6	٦٦,٤	48.5	٣٢,٢	51.5	34.2	٤٨,١	339.6	٢٠٠١
18.7	٦٨,١	49.3	٣٣,٦	50.7	34.5	٥١,٨	363.1	٢٠٠٢
20.5	٧٩,٦	46.6	٣٧,١	53.4	42.5	٥٩,٧	388.7	٢٠٠٣
22.6	٩٦,٥	48.1	٤٦,٤	51.9	50.1	٦٧,٢	426.6	٢٠٠٤
24.9	١١٦,٤	57.0	٦٦,٣	43	50.1	٨٤,٦	467.2	٢٠٠٥
26.8	١٥٥,٣	62.7	٩٧,٣	37.3	58.0	١٠٥,٧	581.1	٢٠٠٦
21.9	١٩٩,٥	64.7	١٢٩,١	35.3	70.4	١٢١,٢	910.9	٢٠٠٧
17.3	١٩٧,٢	48.4	٩٥,٥	51.6	101.7	١٥٠,٤	1142.3	٢٠٠٨
16.8	٢٣٢,٠	54.6	١٢٦,٧	45.4	105.3	١٣٠,٨	1382.5	٢٠٠٩
15.8	٢٢٩,٥	61.7	١٤١,٧	38.3	87.8	١٧٢,١	1450.5	٢٠١٠
14.4	٢٤٦,٢	62.3	١٥٣,٥	37.7	92.7	١٧٨,٠	1713.1	٢٠١١
12.6	٢٤١,٦	60.3	١٤٥,٧	39.7	95.9	١٣٥,٨	1924.8	٢٠١٢
12.0	٢٦٥,٣	58.3	١٥٤,٦	41.7	110.7	١٤٦,٥	2205.6	٢٠١٣
13.5	٣٣٣,٦	55.7	١٨٥,٩	44.3	147.7	١١١,٠	2473.2	٢٠١٤
14.7	٣٩٢,١	46.3	١٨١,٤	53.7	210.7	١٤٢,٠	2674.6	٢٠١٥
15.1	٥١٤,٣	47.3	٢٤٣,٥	52.7	270.8	١٤٨,٦	3417.2	٢٠١٦
16.6	٧٢١,١	34.3	٢٤٧,٥	65.7	473.6	٦١,٩	4338.2	٢٠١٧
18.5	٩٥٧,٨	36.6	٣٥٠,٦	63.4	607.2	٢٧٥,٢	5170.1	٢٠١٨
14.5	٧٩٩,٦	48.7	٣٨٩,٣	51.3	410.3	٥٣٠,٨	5527.5	٢٠١٩
13.5	٧٦٠,٥	51.7	٣٩٣,٢	48.3	367.3	٣٦٥,٨	5631.4	٢٠٢٠

بيان السنة	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	الإدخار المحلي	الاستثمارات القومية			
			قطاع عام	%	قطاع خاص	%
٢٠٢١	6242.4	١٩٣,٥	441.6	52.6	٣٩٨,٧	47.4
متوسط الفترة	٣٢٣٥,٢	١٢٩,١٧	١٥٠,١	٤٩,٩	١٤٠,٧	٥٠,١
					٨٤٠,٣	13.5

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة - وكذلك وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة

جدول رقم (٢) : معادلات الاتجاه الزمني العام للناتج المحلي، الإدخار المحلي والاستثمارات القومية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢١

رقم المعادلة	المعادلة	المتوسط السنوي	٢/ر	ف	المعنوية
١-	ص ^١ هـ = ٢٢٠,٦٣٩ + ٩٧٧,٧١٩ - ٢٢٠,٦٣٩ س هـ (١٠,٧٢٥)	٣٢٣٥,٢	٠,٨٢٩	١١٥,٠٢٧	٠,٠١
٢-	ص ^٢ هـ = ١٠,٥٤٢ + ٧,٨٧٧ - ١٠,٥٤٢ س هـ (٥,٥٢٧)	١٢٩,١٧	٠,٥٥٠	٣٠,٥٤٥	٠,٠١
٣-	ص ^٣ هـ = ٣١,٤٣ + ١١٧,٧٩٣ - ٣١,٤٣ س هـ (٢٣,٢١٦)	٢٩٠,٨	٠,٧٨٤	٩٠,٧٥٩	٠,٠١
٤-	ص ^٤ هـ = ١٧,٠٠٦ + ٧١,٠٠٣ - ١٧,٠٠٦ س هـ (٧,١٤٩)	١٥٠,١	٠,٦٧١	٥١,١٠٣	٠,٠١
٥-	ص ^٥ هـ = ١٤,٤٢٤ + ٤٦,٧٩٠ - ١٤,٤٢٤ س هـ (١٢,٤٨٨)	١٤٠,٧	٠,٨٦٢	١٥٥,٩٥٧	٠,٠١

المصدر : حسب من جدول رقم (١) بناء على (Greene, William H. 2019)

حيث أن س هـ = متغير الزمن في السنة (هـ)

هـ = ١، ٢، (٢٧)

ص^١ هـ = الناتج المحلي الإجمالي بالمليار جنيه مصري.

ص^٢ هـ = الإدخار المحلي الإجمالي بالمليار جنيه مصري.

ص^٣ هـ = الاستثمارات القومية بالمليار جنيه مصري.

ص^٤ هـ = الاستثمارات القومية في القطاع العام بالمليار جنيه مصري.

ص^٥ هـ = الاستثمارات القومية في القطاع الخاص بالمليار جنيه مصري.

ثالثاً : الاستثمارات القومية والقطاعات الاقتصادية.

تتوزع الاستثمارات القومية على ثلاثة قطاعات اقتصادية تحتل القطاعات السلعية النصيب الأكبر ٤٦,١٪، يليها قطاع الخدمات الاجتماعية ٣٠,٣٪، وأخيراً قطاع الخدمات الإنتاجية ٢٣,٦٪ وذلك خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٢١) كما يوضحها الجدول رقم (٣). ويتبين من الجدول أن قيمة الاستثمارات في القطاعات السلعية قد بلغت أقصاها ٤٢١,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٨ بينما بلغت أنداها ١٩,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٥ تمثل نحو ٤٥,٢٪، ٤٤٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات القومية خلال نفس الفترة على الترتيب. بينما بلغت قيمة الاستثمارات في قطاعات الخدمات الإنتاجية أقصاها

٢٤٩ مليار جنيه عام ٢٠١٨ تمثل نحو ٢٦٪ من إجمالي الاستثمارات القومية. كما بلغت أداها ١١,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٧ تمثل نحو ٢٠,٢٪ من إجمالي الاستثمارات القومية. وأخيراً بلغت قيمة الاستثمارات في قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية قيمتها القصوى ٣٠٢,٥ مليار تمثل نحو ٣٦٪ عام ٢٠٢١، كما بلغت قيمتها الدنيا ١٢,٥ مليار جنيه تمثل نحو ٢٨,٣٪ عام ١٩٩٥ وذلك من إجمالي الاستثمارات القومية خلال نفس الفترة.

جدول رقم (٣) توزيع الاستثمارات القومية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة

من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

(القيمة بالمليار جنيه مصري)

بيان السنة	إجمالي الاستثمارات القومية	القطاعات السلعية		قطاعات الخدمات الإنتاجية		قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية	
		قيمة	% من الاستثمارات القومية	قيمة	% من الاستثمارات القومية	قيمة	% من الاستثمارات القومية
1995	44.1	١٩,٩	45.2	١١,٧	26.5	١٢,٥	28.3
1996	55.2	٢٢,٥	40.8	١٦,٠	29.0	١٦,٧	30.2
1997	56.3	٢٣,١	41.1	١١,٤	20.2	٢١,٨	38.7
1998	58.5	٢٤,٣	41.5	١٢,٣	21.1	٢١,٩	37.4
1999	61.7	٢٥,١	40.7	١٣,٧	22.2	٢٢,٩	37.1
2000	62.8	٢٤,٩	39.6	١٤,٨	23.6	٢٣,١	36.8
2001	66.4	٢٥,٨	38.9	١٦,٦	25.0	٢٤,٠	36.1
2002	68.1	٢٥,١	36.9	١٧,٤	25.6	٢٥,٦	37.5
2003	79.6	٣٤,٢	43.0	١٩,٣	24.2	٢٦,١	32.8
2004	96.5	٤٤,٧	46.2	٢٥,٠	26.0	٢٦,٨	27.8
2005	116.4	٦١,٩	53.2	٢٥,٧	22.1	٢٨,٨	24.7
2006	155.3	٩٠,٨	58.5	٢٨,٥	18.3	٣٦,٠	23.2
2007	199.5	١٠٧,٧	54.0	٤٤,٦	22.3	٤٧,٢	23.7
2008	197.2	١٠٢,٨	52.2	٤٢,١	21.3	٥٢,٣	26.5
2009	232.0	١٢٢,١	52.6	٥٣,٨	23.2	٥٦,١	24.2
2010	229.5	١٠٣,٢	45.0	٥٧,٤	25.0	٦٨,٩	30.0
2011	246.2	١١٥,٥	47.1	٥٧,٨	23.3	٧٢,٩	29.6
2012	241.6	١٢٠,٦	50.0	٤٨,٩	20.2	٧٢,١	29.8
2013	265.3	١٣٢,٨	50.1	٥٧,٩	21.8	٧٤,٦	28.1
2014	333.6	١٤٩,٦	44.8	٩٥,٣	28.6	٨٨,٧	26.6
2015	392.1	١٥٩,٦	40.7	١١٢,٦	28.7	١١٩,٩	30.6
2016	514.3	٢٨٣,١	55.1	١٠١,٨	19.7	١٢٩,٤	25.2
2017	721.1	٤١٤,٥	57.5	١٥٩,٠	22.0	١٤٧,٦	20.5
2018	957.8	٤٢١,٤	44.0	٢٤٩,٠	26.0	٢٨٧,٤	30.0
2019	799.6	٣٤٣,٨	43.0	١٩٩,٩	25.0	٢٥٥,٩	32.0
2020	760.5	٣١٩,٤	42.0	١٨٢,٥	24.0	٢٥٨,٦	34.0
2021	840.3	٣٤٤,٥	41.0	١٩٣,٣	23.0	٣٠٢,٥	36.0
متوسط الفترة	٢٩٠,٨	١٣٥,٧	٤٦,١	٦٩,٢	٢٣,٦	٨٦,٠	٣٠,٣

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، سنوات مختلفة.

وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة السنوية للخطة الاقتصادية والاجتماعية ، بيانات غير منشورة ، القاهرة

الجزء الثاني : المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالاستثمارات القومية.

وبدراسة الجدول رقم (4) يتبين زيادة الاستثمارات القومية والإدخار القومي خلال فترة الدراسة، وهناك علاقة قوية بين الإدخار والاستثمار، حيث يعتبر الإدخار الركيزة الأساسية للوفاء بالإحتياجات الاستثمارية في الأنشطة الاقتصادية، وعندما لا يكون الإدخار كافياً لسد الحاجات الاستثمارية تكون هناك فجوة استثمارية يتم في الغالب تغطيتها عن طريق الإقتراض من الخارج (هناك السيد، ٢٠١٧). و جدير بالذكر أن معدلات الإدخار تعتبر منخفضة في مصر حيث لا تتعدى حوالي ١٤٪ من الناتج القومي الإجمالي نتيجة سوء توزيع الدخل وحصول فئة محدودة على الجزء الأكبر من الناتج القومي الإجمالي، الأمر الذي ينعكس سلبياً على تدني معدلات الإدخار. والعكس في حالة زيادة هذه النسبة فإن أثارها الإيجابية المباشرة تنعكس على زيادة الاستثمار وبالتالي خفض معدل البطالة وتحجيم العجز في الموازنة العامة للدولة (Klaus S. ,Hebbel, and Others, 2016).

وترجع زيادة الاستثمارات القومية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاستثماري من خلال الحوافز والضمانات الممنوحة لهذا القطاع وكذلك استصدار التشريعات التي تشجع على زيادة مساهمة هذا القطاع في الاستثمار. أما زيادة الادخار فتعتبر مؤشراً على تحسن مستوى الدخل وزيادة الاهتمام بالنشاط الاستثماري (ماتي محمد، ٢٠١٨).

يبين الجدول رقم (٤) أن إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٣٢٣٥,٢ مليار جنيه وذلك خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١). كما بلغ الناتج المحلي أقصاه ٦٢٤٢,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٦٠٥١,٤ مليار جنيه تمثل حوالي ٣١٦٨,٣٪ مما كانت عليه عام ١٩٩٥. كما يبين الجدول أن الادخار القومي قد بلغ خلال متوسط فترة الدراسة نحو ٢٣٠ مليار جنيه، حيث ارتفع من نحو ٢٩,١ مليار جنيه عام ١٩٩٥ ليصل الى نحو ٦٧٨,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٢٢٣٣٪. أما أسعار الفائدة على الودائع والقروض فيبين الجدول أنها أخذت في الارتفاع لتبلغ عام ٢٠٢١ نحو ١١,٤٪، ١٦,٤٪ على الترتيب. ويعتبر ذلك أحد اتجاهات السياسة النقدية بشأن رفع سعر الفائدة على الودائع والقروض لمجابهة التضخم من ناحية بالرغم من تأثيره السلبي على تشجيع الاستثمارات.

كما يبين الجدول أن سعر الخصم استمر في الانخفاض ليبلغ عام ٢٠١٥ نحو ٩,٢٥٪ بمعدل إنخفاض بلغ حوالي ٣١,٥٪ مما كان عليه عام ١٩٩٥ ثم تزايد بعد ذلك ليصل أقصاه عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨، الى نحو ١٧,٢٥٪ بمعدل زيادة بلغت نحو ٨٦,٥٪ مما كانت عليه عام ٢٠١٥ ثم انخفض بعد ذلك ليصل عام ٢٠٢١ الى نحو ١٣,٢٥٪ بمعدل إنخفاض بلغ حوالي ٢٣,٢٪ مما كان عليه عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨.

كما يبين الجدول أن سعر الصرف مستمر في التزايد حيث بلغ أقصاه ١٦,٧٧ جنيه عام ٢٠١٩ ويرجع ذلك إلى التعديلات التي أقرها البنك المركزي والمتعلقة بتحرير أسعار الصرف منذ عام ٢٠٠٣. بينما بلغ معدل التضخم أدناه ٢,٤٪ عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ ثم أخذ في الارتفاع ليبلغ أقصاه عام ٢٠١٧ نحو ٢٢,٩٪ بزيادة تقدر بنحو ٨٥٤٪ مما كان عليه عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١.

أما معدل النمو الاقتصادي فقد بلغ أقصاه عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بمعدل ٧,١٪، ٧,٢٪ ثم أخذ في الانخفاض والارتفاع ليبلغ عام ٢٠٢١ نحو ٣,٣٪ بمعدل انخفاض بلغ حوالي ٥٤,٢٪ مما كان عليه عام ٢٠٠٨. كما تزايدت قيمة الصادرات المصرية للخارج من نحو ١٣,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو ٥٣,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بمعدل زيادة قدرها نحو ٢٩٦٪، ثم أخذت في التراجع حتى بلغت نحو ٤٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ بمعدل انخفاض قدره نحو ١٦,٥٪.

وهكذا الحال بالنسبة لقيمة الواردات المصرية من الخارج فقد تزايدت من نحو ١٦,٧ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو ٦٢,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ بنسبة زيادة قدرها نحو ٢٧٦,٦٪، ثم انخفضت بسبب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وأحداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ لتصل إلى نحو ٥٨,٣ مليار دولار عام ٢٠١١، ثم تزايدت بعد ذلك لتصل إلى نحو ٨١,٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٤٠,٥٪ (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات السلاسل الزمنية).

أما بالنسبة للعجز في الميزان التجاري فقد تبين أن هذا العجز قد تزايد منذ عام ١٩٩٥ من نحو ٣,٠٩ مليار دولار إلى نحو ٨,٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ بمعدل زيادة بلغت نحو ١٦٠,٥٪. ويرجع هذا العجز إلى الأزمة الآسيوية في جنوب شرق آسيا والتي ترتب عليها زيادة الواردات المصرية من السلع الرخيصة، كما يبين الجدول تراجع العجز في الميزان التجاري حتى بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٥,٩٧ مليار دولار بمعدل انخفاض بلغ نحو ٢٥,٨٪ مما كان عليه عام ١٩٩٨ ويرجع ذلك إلى دخول مصر في العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والاهتمام بتشجيع الصادرات والحد من الواردات لخفض العجز في الميزان التجاري (عزت قناوي، ٢٠٢٢).

ونتيجة الأثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تزايد العجز في الميزان التجاري ليصل إلى نحو ١٢,٥٦ مليار دولار بمعدل زيادة بلغت نحو ١١١,٩٪ مما كانت عليه عام ٢٠٠٧. ومع اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من آثار تزايد العجز في الميزان التجاري عام ٢٠١٢ ليصل إلى نحو ٢٢,١٠ مليار دولار، ومع تحرير سعر الصرف نهاية عام ٢٠١٦ تزايد العجز في الميزان التجاري ليبلغ نحو ٣١,٧٧ مليار دولار وكذلك نحو ٣١,٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٧، ثم تراجع العجز في الميزان التجاري خلال أزمة كورونا عام ٢٠١٩ ليصل إلى نحو ٢٤,٩ مليار دولار، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى نحو ٣٧,٠٩ مليار دولار عام ٢٠٢١ (منى السيد، ٢٠٢٢).

أما بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات فقد بلغ قيمته القصى بنحو ١١,٢٧٩ مليار دولار عام ٢٠١١ بسبب نتائج أحداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ وتوقف حركة السياحة والصادرات، ثم أخذ في التناقص حتى تلاشى تماماً بداية من عام ٢٠١٢ حيث حقق عام ٢٠١٦ فائضاً قدره نحو ١٣,٧١٧ مليار دولار، كما حقق فائضاً قدره نحو ١٠,٥٤٦ مليار جنيه عام ٢٠٢١. ويرجع هذا الانخفاض في العجز وتحقيق الفائض إلى زيادة صادرات مصر من البترول، وكذلك زيادة الإيرادات السياحية (World Bank, 2017).

كما يبين الجدول أن قيمة العجز في الموازنة العامة قد تزايدت من ١٧,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٥ حتى بلغ أقصاه بنحو ٤٧٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧ بمعدل زيادة بلغت نحو ٢٦٦٥٪، ثم أخذ في الانخفاض ليبلغ عام ٢٠٢١ نحو ٤١٢,٩ مليار جنيه بمعدل انخفاض بلغ حوالي ١٣,٩٪ مما كان

عليه عام ٢٠١٧. ويرجع ذلك إلى نجاح الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وضبط العجز في الموازنة العامة من خلال ترشيد الإنفاق العام واستحداث نظام ضريبي جديد لزيادة موارد الدولة (البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٢٠٢٢).

أما بالنسبة للدين الخارجي فيبين الجدول السابق أنه قد تزايد بشكل طفيف من نحو ٣١,١ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١١ بمعدل زيادة بلغت نحو ١٣,٢٪، ويرجع ذلك إلى إسقاط جزء من ديون مصر الخارجية لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وكذلك انتظام مصر في سداد المديونية المستحقة عليها وخدمة الدين الخارجي لكسب ثقة المجتمع الدولي بجانب تحسن النمو الاقتصادي. ومنذ عام ٢٠١٢ تزايد الدين الخارجي بشكل ملحوظ من نحو ٤٠,٣ مليار دولار حتى بلغ نحو ١٤٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٢٦١٪. وترجع الزيادة في قيمة الدين الخارجي منذ عام ٢٠١٢ إلى الإصلاحات الشاملة التي تمت بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وكذلك إجراءات تحرير سعر الصرف منذ نهاية عام ٢٠١٦ وتداعيات أزمة كورونا منذ عام ٢٠١٩ (الهيئة العامة للإحصاءات، ٢٠٢٢).

كما يبين الجدول أن نسبة الدين الخارجي للصادرات أخذت في التذبذب بين الإنخفاض والارتفاع حتى بلغت عام ٢٠٠٨ نحو ٦٣٪ بعدما كانت عام ١٩٩٥ نحو ٢٢٩,٢٪ بمعدل انخفاض بلغ نحو ١٢٩,٢٪ مما كانت عليه عام ١٩٩٥، ثم تزايدت لتصل إلى نحو ٣٢٤,٤٪ عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٢٢٤,٤٪. وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على زيادة الصادرات المصرية.

كما يبين الجدول أن نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات أخذت في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حتى بلغت عام ٢٠١٢ نحو ٦٪ بعدما كانت عام ١٩٩٥ نحو ١٤,٦٪ بمعدل انخفاض بلغ نحو ٥٨,٩٪ مما كانت عليه عام ١٩٩٥، ثم تزايدت لتصل إلى نحو ٢٧,٩٪ عام ٢٠٢٠ بمعدل زيادة قدرها نحو ٣٦٥٪.

وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي فيبين الجدول أنه أخذ في الانخفاض من نحو ٥٥٪ عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٢٪ عام ٢٠١٤ ثم تزايد إلى نحو ٤٠,٩٪ عام ٢٠٢٠ وانخفض بعد ذلك إلى نحو ٣٨,٨٪ عام ٢٠٢١، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الزيادة في الدين الخارجي بالمقارنة بنسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وأخيراً يبين الجدول أن قيمة تحويلات المصريين بالخارج قد أخذت في التذبذب بين الإنخفاض والارتفاع حيث بلغت عام ١٩٩٨ نحو ٤,٨٦٩ مليار دولار ثم تراجعت إلى نحو ٢,٩٩٩ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ حوالي ٣٨,٤٪، ويرجع ذلك الإنخفاض إلى حرب الخليج الثانية وما يترتب عليها من نتائج تمثلت في عودة العمالة المصرية من دول الخليج، وكذلك الحرب الأنجلو-الأمريكية على العراق وتداعياتها، بجانب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ونتائجها المستمرة في الحرب على الإرهاب. ومنذ عام ٢٠٠٤ ارتفعت تحويلات المصريين بالخارج بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ٣٠,٩٠١ مليار دولار عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٩٦٥,٥٪ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).

أما بالنسبة لعدد السكان فقد تزايد بشكل ملحوظ من نحو ٦٢,٨ مليون نسمة عام ١٩٩٥ إلى نحو ١٠٤,٣ مليون نسمة عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٦٦٪. كما تزايد حجم العمالة القومية من

نحو ١٨,١ مليون عامل عام ١٩٩٥ الى نحو ٢٨,٥ مليون عامل عام ٢٠٢١ بمعدل زيادة قدرها نحو ٥٧,٥٪.

جدول رقم (4) : المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستثمارات القومية خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٢١

السنة	الاستثمارات القومية بالمليار جنيه	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار جنيه	الادخار القومي بالمليار جنيه	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على القروض	سعر الخصم %	سعر الصرف جنيه / دولار
(X6)	(Y)	(X1)	(X2)	(X3)	(X4)	(X5)	(X6)
1995	44.1	191.0	29.1	10.9	16.5	13.50	3.38
1996	55.2	214.1	38.8	10.5	16.6	13.25	3.38
1997	56.3	239.5	43.2	9.8	13.8	12.75	3.38
1998	58.5	262.2	51.0	9.4	13.0	12.0	3.40
1999	61.7	293.1	60.0	9.2	13.2	12.0	3.44
2000	62.8	316.4	64.0	9.5	13.2	12.0	3.47
2001	66.4	339.6	67.0	9.5	13.3	11.50	3.97
2002	68.1	363.1	69.8	9.3	13.8	10.0	4.50
2003	79.6	388.7	77.9	8.2	13.5	10.0	5.85
2004	96.5	426.6	102.4	7.7	13.3	10.0	6.20
2005	116.4	467.2	117.7	7.6	13.4	10.0	5.78
2006	155.3	581.1	142.1	5.9	12.4	9.0	5.73
2007	199.5	910.9	175.4	6.1	12.5	9.0	5.64
2008	197.2	1142.3	211.6	6.6	12.6	9.0	5.43
2009	232.0	1382.5	175.5	6.5	12.1	9.0	5.54
2010	229.5	1450.5	216.6	6.3	11.0	8.50	5.62
2011	246.2	1713.1	231.3	6.6	11.0	8.50	5.93
2012	241.6	1924.8	215.7	7.7	11.9	9.50	6.06
2013	265.3	2205.6	254.6	8.0	11.7	10.25	6.87
2014	333.6	2473.2	253.2	6.7	12.6	8.75	7.08
2015	392.1	2674.6	234.5	6.8	11.3	9.25	7.69
2016	514.3	3417.2	263.1	7.5	11.6	12.25	10.03
2017	721.1	4338.2	359.3	11.2	13.4	17.25	15.78
2018	957.8	5170.1	616.6	11.7	18.0	17.25	15.77
2019	799.6	5527.5	808.1	11.3	18.2	16.25	16.77
2020	760.5	5631.4	651.3	11.3	16.4	16.25	16.76
2021	840.3	6242.4	678.9	11.4	16.4	13.25	16.64
متوسط الفترة	290.8	3235.2	230.0	8.6	13.6	11.5	7.4

تابع جدول رقم (4)

السنة	معدل التضخم %	معدل النمو الاقتصادي %	قيمة الصادرات بالمليار دولار	قيمة الواردات بالمليار دولار	العجز في الميزان التجاري بالمليار دولار	عجز ميزان المدفوعات بالمليار دولار	عجز الموازنة العامة بالمليار جنيه
(X7)	(X8)	(X9)	(X10)	(X11)	(X12)	(X13)	(X13)
1995	9.6	4.7	13.57	16.66	3.09	0.185-	17.4
1996	6.2	5.0	14.03	17.72	3.68	0.119	6.81

السنة	معدل التضخم %	معدل النمو الاقتصادي %	قيمة الصادرات بالمليار دولار	قيمة الواردات بالمليار دولار	العجز في الميزان التجاري بالمليار دولار	عجز ميزان المدفوعات بالمليار دولار	عجز الموازنة العامة بالمليار جنيه
1997	4.6	5.5	14.78	19.53	4.74	2.48-	18.9
1998	4.2	6.0	13.75	21.81	8.05	1.73-	12.7
1999	2.8	5.9	13.65	21.14	7.49	1.16-	25.6
2000	2.4	3.4	16.17	22.78	6.60	0.334-	32.4
2001	2.4	3.2	16.90	21.59	4.93	0.614	41.7
2002	3.2	3.2	15.60	19.30	4.69	1.94	44.8
2003	11.0	4.3	17.50	19.58	2.08	1.73	38.3
2004	12.0	5.1	22.24	23.31	1.07	4.478	48.2
2005	4.1	4.5	27.19	29.22	2.03	3.254	52.6
2006	11.2	6.8	32.17	33.91	1.74	5.282	53.5
2007	11.2	7.1	39.46	45.43	5.97	5.421	54.7
2008	12.1	7.2	53.80	62.91	9.11	3.378-	61.2
2009	13.3	4.7	47.21	59.76	12.56	3.356	71.8
2010	13.9	5.1	46.75	58.22	11.47	9.574-	98.2
2011	12.6	1.8	48.54	58.26	9.72	11.279-	134.5
2012	10.3	2.2	45.77	67.87	22.10	0.237	166.7
2013	12.2	2.2	49.09	67.36	18.28	1.479	239.7
2014	13.5	2.9	43.53	69.30	25.77	3.725	255.5
2015	10.4	4.4	43.42	71.35	27.92	2.813-	279.4
2016	13.8	4.3	34.39	66.16	31.77	13.717	339.5
2017	22.9	4.2	37.29	69.09	31.80	12.788	479.6
2018	21.4	5.3	47.23	73.33	26.10	0.103-	432.7
2019	13.6	5.6	53.04	78.01	24.97	8.587-	430.1
2020	14.3	3.6	47.87	75.43	27.56	1.862	462.8
2021	15.1	3.3	44.85	81.94	37.09	10.546	412.9
متوسط الفترة	10.5	4.5	33.3	47.1	13.8	4.4	165.1

تابع جدول رقم (4)

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار	% الدين الخارجي للصادرات	% الدين الخارجي للمحلى حسب سعر الصرف	% الدين الخارجي للناتج المحلي حسب سعر الصرف	% الدين الخارجي للصادرات	تحويلات العاملين المصريين بالخارج بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون نسمة	حجم العالة القومية بالمليون عامل
	(X14)	(X15)	(X16)	(X17)	(X18)	(X19)	(X20)	
1995	31.1	229.2	55.0	14.6	3.521	62.755	18.09	
1996	28.8	205.3	45.5	12.5	4.145	63.080	18.37	
1997	28.1	190.1	39.7	10.4	4.403	64.341	18.63	
1998	28.2	205.1	36.6	11.2	4.869	66.639	18.88	
1999	27.8	203.7	32.6	10.0	4.679	67.979	20.06	
2000	26.6	164.5	29.2	8.5	2.661	68.831	20.09	

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار	% الدين الخارجي للمصادر	% الدين الخارجي للنتائج المحلى حسب سعر الصرف	% خدمة الدين الخارجي للمصادر	تحويلات العاملين المصريين بالخارج بالمليار دولار	عدد السكان بالمليون نسمة	حجم العالة القومية بالمليون عامل
2001	28.7	169.8	33.6	9.5	2.952	70.152	20.07
2002	28.7	184.0	35.6	11.0	2.962	71.485	19.86
2003	28.9	165.1	43.5	11.1	2.999	72.826	20.89
2004	29.5	132.6	42.9	7.3	4.290	74.172	21.94
2005	30.6	112.5	37.9	6.8	5.430	75.523	22.99
2006	31.3	97.3	30.9	6.0	5.553	76.873	24.05
2007	34.6	87.7	21.4	5.7	7.061	78.232	25.10
2008	33.9	63.0	16.1	5.5	9.342	79.636	25.44
2009	35.4	75.0	14.2	6.2	8.252	81.134	26.18
2010	36.8	78.7	14.3	5.9	10.461	82.761	27.56
2011	35.2	72.5	12.2	7.5	13.146	84.529	27.81
2012	40.3	88.1	12.7	6.0	18.412	86.422	28.19
2013	46.5	94.7	14.5	7.3	19.267	88.404	28.72
2014	41.8	96.0	12.0	12.4	30.375	90.424	29.08
2015	49.9	115.0	14.3	9.4	21.882	92.442	28.96
2016	69.2	201.2	20.3	18.0	16.793	94.447	29.25
2017	84.7	227.1	30.8	14.2	21.847	96.442	28.75
2018	100.2	212.2	30.6	14.1	26.479	98.423	28.25
2019	115.1	217.0	35.0	15.0	25.113	100.388	28.04
2020	137.4	287.0	40.9	27.9	27.684	102.334	27.87
2021	145.5	324.4	38.8	21.3	30.901	104.258	28.46
متوسط الفترة	50.18	159.21	29.3	10.94	12.43	81.29	24.50

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة- وكذلك البنك المركزي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

وبدراسة أثر هذه المتغيرات على الاستثمارات القومية وذلك من خلال إجراء علاقات انحدارية بسيطة بين هذه المتغيرات والاستثمارات القومية كما يوضحها الجدول رقم (5) حيث ثبتت معنوية العلاقات المقدره جميعاً عند مستوى معنوية ٠,٠١ و ٠,٠٥ كما يوضحها الجدول السابق. ولكن لم تثبت معنوية العلاقات المقدره بين الاستثمارات القومية وكل من معدل النمو الاقتصادي، العجز في ميزان المدفوعات، نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلى كما يوضحها الجدول رقم (5).

وتبين المعادلة رقم (١) أن زيادة الناتج المحلى الإجمالي بنحو مليار جنيه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات القومية بنحو ٠,١٤ مليار جنيه. وتبين المعادلة رقم (٢) أن زيادة الادخار القومي بنحو مليار جنيه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات القومية بنحو ١,٢ مليار جنيه. كما تبين المعادلة رقم (٣) أن زيادة أسعار الفائدة على الودائع بنحو ١٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمارات القومية بنحو ٦٦,٦ مليار جنيه. كما تبين المعادلة رقم (٤) أن انخفاض أسعار الفائدة على القروض بنحو ١٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمارات القومية بنحو ٦٤,٦ مليار جنيه. كما تبين المعادلة رقم (٥) أن انخفاض سعر الخصم بنحو ١٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمارات القومية بنحو ٦٥,٨ مليار جنيه.

كما تبين المعادلة رقم (٦) أن انخفاض أسعار الصرف بنحو ٠,١ جنيه يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٥٩,٦ مليار جنيه. كما تبين المعادلة رقم (٧) أن انخفاض معدل التضخم بنحو ١٪ يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٤٠,٦ مليار جنيه. كما تبين المعادلة رقم (٩) أن زيادة قيمة الصادرات المصرية بنحو مليار دولار تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ١٢,٣ مليار جنيه. كما تبين المعادلة رقم (١٠) أن انخفاض قيمة الواردات المصرية بنحو مليار دولار يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٩,٧ مليار جنيه.

كما تبين المعادلة رقم (١١) أن انخفاض العجز في الميزان التجاري المصري بنحو مليار دولار يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٢١,٤ مليار جنيه. بينما تبين المعادلة رقم (١٣) أن انخفاض عجز الموازنة العامة بنحو مليار جنيه يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بنحو ١,٦ مليار جنيه.

أما المعادلات أرقام (١٤-١٥-١٧) بنفس الجدول تبين أن انخفاض كل من الدين الخارجي بنحو مليار دولار، نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات بنحو ١٪، نسبة خدمة الدين الخارجي للصادرات بنحو ١٪ يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٧,٥ مليار جنيه، ١,٨ مليار جنيه، ٣٤,٣ مليار جنيه على الترتيب. كما تبين المعادلة رقم (١٨) بالجدول السابق أن زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو مليار دولار تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٢٥,٤ مليار جنيه.

كما تبين المعادلة رقم (١٩) أن زيادة عدد السكان بنحو مليون نسمة، يؤدي إلى زيادة الاستثمارات القومية بنحو ٢٠,٢ مليار جنيه. وأخيراً تبين المعادلة رقم (٢٠) بالجدول السابق أن زيادة حجم العمالة القومية بنحو مليون عامل تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات القومية بنحو ٥٠,٤ مليار جنيه.

ولتحديد أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات القومية تم استخدام أسلوب الإنحدار المرحلي البسيط من خلال عدة خطوات تتمثل الخطوة الأولى في حساب مصفوفة الارتباط البسيط (Correlation Matrix) لجميع المتغيرات وذلك في عدة مراحل تبدأ المرحلة الأولى باختيار أعلى المتغيرات ارتباطاً مع متغير الاستثمارات القومية. وفي المراحل التالية يتم اختيار المتغير الذي يدخل بناء على معنوية (ف) المحسوبة لهذا المتغير باستخدام تحليل التباين لاختبار المعنوية الإحصائية والتي على أساسها يتم إدخال المتغير في النموذج. وقد تبين أن أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات القومية تتمثل في إجمالي الناتج المحلي، وسعر الصرف، وعجز الموازنة العامة، حيث ثبتت معنوية العلاقة المقدر.

حيث تشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٦٪ من التغيرات في الاستثمارات القومية ترجع إلى إجمالي الناتج المحلي (س١)، ٩٤٪ من التغيرات في الاستثمارات القومية ترجع إلى سعر الصرف (س٦)، ٩٢٪ من التغيرات في الاستثمارات القومية ترجع إلى عجز الموازنة العامة (س١٣).

جدول رقم (5) : معادلات الانحدار البسيط بين الاستثمارات القومية والمتغيرات موضع الدراسة
خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

رقم المعادلة	المعادلة	2 ر	ف	مستوى المعنوية
-١	ص ^٨ = هـ + ٢٤,٢٣٣ + ٠,١٤٣ س١ هـ (٢٦,٣٨)	٠,٩٦٥	٦٩٦,٠٢٧	٠,٠١
-٢	ص ^٨ = هـ + ٥,٥٦٣ + ١,٢٤ س٢ هـ (١٤,٦٠٤)	٠,٨٩٥	٢١٣,٢٩	٠,٠١
-٣	ص ^٨ = هـ + ٢٨٤,٤١٢ + ٦٦,٥٩٨ س٣ هـ (٢,٥٢)	٠,٢٠٣	٦,٣٨٣	٠,٠٥
-٤	ص ^٨ = هـ - ٥٨٦,٨٤٩ - ٦٤,٦٢١ س٤ هـ (٢,٦٨٨)	٠,٢٢٤	٧,٢٢٨	٠,٠٥
-٥	ص ^٨ = هـ - ٤٦٥,٥٠١ - ٦٥,٨١٨ س٥ هـ (٤,١٥٢)	٠,٤٠٨	١٧,٢٣٩	٠,٠١
-٦	ص ^٨ = هـ - ١٥٠,٨٦٢ - ٥٩,٥٩٧ س٦ هـ (٢١,٤٢٨)	٠,٩٤٨	٤٥٩,١٤٧	٠,٠١
-٧	ص ^٨ = هـ - ١٣٦,٥٥٤ - ٤٠,٥٨٦ س٧ هـ (٦,٠٩٦)	٠,٥٩٨	٣٧,١٥٨	٠,٠١
-٨	ص ^٨ = هـ - ٣٨١,٩٨١ - ٢٠,٢٦٣ س٨ هـ (٠,٦٠٤)	٠,٠١١	٠,٢٧٦	غير معنوي
-٩	ص ^٨ = هـ + ١١٩,٣٦١ + ١٢,٣٠٨ س٩ هـ (٤,٢٩٣)	٠,٤٢٤	١٨,٤٢٨	٠,٠١
-١٠	ص ^٨ = هـ - ١٦٦,١٥٣ - ٩,٧٠٧ س١٠ هـ (٧,٢٠٨)	٠,٦٧٥	٥١,٩٥٢	٠,٠١
-١١	ص ^٨ = هـ - ٤٤٧,٩٩٨ - ٢١,٤٤٧ س١١ هـ (٨,٦٤٦)	٠,٧٤٩	٧٤,٧٥١	٠,٠١
-١٢	ص ^٨ = هـ + ٢٧٩,١٢٣ + ١٠,٨٩٧ س١٢ هـ (١,١٥٥)	٠,٠٥١	١,٣٣٤	غير معنوي
-١٣	ص ^٨ = هـ - ٢٧,٠٧٢ - ١,٦٥٢ س١٣ هـ (١٦,٦٣١)	٠,٩٢٠	٢٧٦,٥٩١	٠,٠١
-١٤	ص ^٨ = هـ - ٨٧,٨٦٠ - ٧,٥٤٦ س١٤ هـ (١٣,١٥٥)	٠,٨٧٤	١٧٣,٠٥٦	٠,٠١
-١٥	ص ^٨ = هـ - ٧,٢٦٩ - ١,٨٧٢ س١٥ هـ (٢,٦١٣)	٠,٢١٥	٦,٨٢٩	٠,٠٥
-١٦	ص ^٨ = هـ - ٣٥١,٦١٨ - ٢,٠٧٦ س١٦ هـ (٠,٤٥٧)	٠,٠٠٨	٠,٢٠٨	غير معنوي
-١٧	ص ^٨ = هـ - ٨٤,٤١٥ - ٣٤,٣٠٧ س١٧ هـ (٤,١٧٧)	٠,٤١١	١٧,٤٤٧	٠,٠١
-١٨	ص ^٨ = هـ + ٢٥,١٠٢ + ٢٥,٤٢٤ س١٨ هـ (٩,٠٨١)	٠,٦٧٦	٨٢,٤٥٩	٠,٠١
-١٩	ص ^٨ = هـ + ١٣٥٥,٨١١ + ٢٠,٢٥٥ س١٩ هـ (١١,٦٣)	٠,٨٤٤	١٣٥,٢٥١	٠,٠١
-٢٠	ص ^٨ = هـ + ٩٤٤,٠٩٦ + ٥٠,٣٩٨ س٢٠ هـ (٥,٤٠٧)	٠,٥٣٩	٢٩,٢٤٠	٠,٠١

المصدر : حسب من جدول رقم (٤) بناء على (Greene, William H. 2019)

حيث أن : ص^ه = الاستثمارات القومية بالمليار جنيهه (Y)

- س ١ هـ = الناتج المحلي الإجمالي بالمليار جنيهه (X1)
 س ٢ هـ = الادخار القومي بالمليار جنيهه (X2)
 س ٣ هـ = سعر الفائدة على الودائع (X3)
 س ٤ هـ = سعر الفائدة على القروض (X4)
 س ٥ هـ = سعر الخصم % (X5)
 س ٦ هـ = سعر الصرف جنيهه / دولار (X6)
 س ٧ هـ = معدل التضخم % (X7)
 س ٨ هـ = معدل النمو الاقتصادي % (X8)
 س ٩ هـ = قيمة الصادرات بالمليار دولار (X9)
 س ١٠ هـ = قيمة الواردات بالمليار دولار (X10)
 س ١١ هـ = العجز في الميزان التجاري بالمليار دولار (X11)
 س ١٢ هـ = عجز ميزان المدفوعات بالمليار دولار (X12)
 س ١٣ هـ = عجز الموازنة العامة بالمليون جنيهه (X13)
 س ١٤ هـ = الدين الخارجي بالمليار دولار (X14)
 س ١٥ هـ = % الدين الخارجي للصادرات (X15)
 س ١٦ هـ = % الدين الخارجي للناتج المحلي حسب سعر الصرف (X16)
 س ١٧ هـ = % خدمة الدين الخارجي للصادرات (X17)
 س ١٨ هـ = تحويلات العاملين المصريين بالخارج بالمليار دولار (X18)
 س ١٩ هـ = عدد السكان بالمليون نسمة (X19)
 س ٢٠ هـ = حجم العمالة القومية بالمليون عامل (X20)

الجزء الثالث: مؤشرات قياس كفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية.

أولاً : مؤشرات قياس كفاءة الاستثمارات في القطاعات السلعية.

بدون شك أن عملية توزيع الاستثمارات حسب المزايا النسبية لكل قطاع في الاقتصاد القومي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن عملية تخصيص الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية بطريقة مثلى هي المحدد الرئيسي لتحقيق الاستقرار وزيادة معدل النمو في الأجل الطويل ، وهناك العديد من المؤشرات المرتبطة بقياس كفاءة الاستثمارات في الاقتصاد القومي منها معامل الاستثمار ، ومعامل العائد على الاستثمار أو إنتاجية الجنيه المستثمر ، ومضاعف الاستثمار ، ومعامل توطن الاستثمار ، ومعامل التوظيف (سامة درويش ، ٢٠١٨). وفيما يلي تطبيقاً لهذه المؤشرات على القطاعات السلعية في مصر.

- ١ - **معامل الاستثمار:** ويمثل قيمة الإنفاق الاستثماري الذي يتطلبه كل قطاع لزيادة قيمة إنتاج القطاع بوحدة واحدة. ويتم حسابه من خلال قسمة قيمة الاستثمار في القطاع على ناتج القطاع (محمد ربيع، ٢٠١٩). ويوضح الجدول رقم (6) تطور معامل الاستثمار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١) ، حيث تشير البيانات إلى أن قطاع الكهرباء يتطلب استثمارات أكبر لإنتاج وحدة واحدة من الناتج ، يليه قطاع البترول ومنتجاته ثم قطاع الصناعة ومنتجاته ثم قطاع الزراعة والري وأخيراً قطاع التشييد والبناء ، حيث بلغ معامل الاستثمار لكل منهم حوالي (٠,٨٠) ، (٠,٢٦) ، (٠,٢٣) ، (٠,١٢) ، (٠,٠٥٤) كمتوسط للفترة المذكورة على الترتيب.

جدول رقم (6) : تطور معامل الاستثمار بالقطاعات السلعية في مصر

خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

السنة	القطاع	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البتترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
1995		1.1	0.3	0.3	0.2	0.1
1996		1.1	0.3	0.3	0.1	0.1
1997		0.7	0.2	0.4	0.1	0.1
1998		0.6	0.3	0.4	0.03	0.02
1999		0.6	0.3	0.2	0.04	0.04
2000		0.8	0.2	0.2	0.1	0.03
2001		0.6	0.2	0.2	0.04	0.02
2002		0.8	1.0	0.3	0.1	0.1
2003		0.9	0.1	0.3	0.2	0.1
2004		0.8	0.2	0.3	0.2	0.1
2005		1.0	0.2	0.4	0.2	0.1
2006		0.9	0.2	0.5	0.2	0.1
2007		1.0	0.2	0.3	0.2	0.03
2008		0.7	0.2	0.3	0.2	0.04
2009		0.9	0.2	0.2	0.2	0.1
2010		0.7	0.1	0.2	0.1	0.03
2011		0.7	0.1	0.2	0.1	0.03
2012		0.5	0.1	0.1	0.2	0.1
2013		0.5	0.1	0.1	0.1	0.03
2014		0.6	0.2	0.2	0.1	0.03
2015		0.7	0.2	0.2	0.04	0.01
2016		1.1	0.3	0.4	0.05	0.02
2017		1.2	0.2	0.3	0.2	0.04
2018		1.0	0.2	0.2	0.1	0.04
2019		0.8	0.2	0.1	0.04	0.01
2020		0.7	0.2	0.2	0.03	0.01
2021		0.7	0.2	0.1	0.04	0.02
المتوسط		0.80	0.23	0.26	0.12	0.054

المصدر : حسب من جدول رقم (١١) ، (١٢)

٢- معامل العائد على الاستثمار (إنتاجية الجنيه المستثمر): وهو مقلوب معامل الاستثمار، ويتم حسابه من خلال قسمة قيمة ناتج القطاع على قيمة الإنفاق الاستثماري لنفس القطاع. ويستخدم هذا المؤشر في قياس كفاءة استخدام الاستثمارات بين الأنشطة المختلفة، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر في نشاط معين يعتبر دليل على استخدام الاستثمارات بكفاءة عالية (داليا الشويخ، ٢٠١٦). ويوضح الجدول رقم (7) تطور معامل إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاعات السلعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١)، حيث تشير البيانات إلى أن قطاع التشييد والبناء يحتل المركز الأول بين القطاعات السلعية، يليه قطاع الزراعة والري ثم قطاع الصناعة والتعدين ثم قطاع البترول ومنتجاته وأخيراً قطاع الكهرباء، حيث بلغت إنتاجية الجنيه المستثمر في هذه القطاعات حوالي (٣٥،١)، (١٤،١)، (٥،٨)، (٤،٨) ، (١،٣) جنيه لكل جنيه مستثمر على الترتيب. وكلما كان معامل إنتاجية الجنيه المستثمر مرتفع فان ذلك يدل على انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل نتيجة ارتفاع الكفاءة الاستثمارية، والعكس في حالة انخفاض هذا المعامل ترتفع تكاليف الإنتاج وينخفض الدخل نتيجة انخفاض الكفاءة الاستثمارية (رياب الخطيب، ٢٠١٦).

جدول رقم (7) : تطور إنتاجية الجنيه المستثمر بالقطاعات السلعية في مصر
خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

القطاع السنة	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البتترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
1995	0.9	3.3	3.5	6.6	9.9
1996	0.9	3.3	3.3	8.8	7.6
1997	1.5	5.9	2.8	9.0	12.8
1998	1.6	3.7	2.8	30.3	52.0
1999	1.6	3.6	5.8	26.4	23.7
2000	1.3	4.2	6.6	21.9	36.5
2001	1.6	4.7	5.9	27.7	55.3
2002	1.3	10.3	3.9	16.5	9.6
2003	1.1	10.8	3.8	6.0	14.0
2004	1.2	6.5	3.6	4.8	8.4
2005	1.0	6.8	2.5	5.9	9.4
2006	1.1	5.6	2.1	4.5	11.9
2007	1.0	5.8	3.1	4.6	38.0
2008	1.4	6.5	3.8	6.0	23.2
2009	1.1	6.2	4.2	6.4	15.1
2010	1.5	7.3	5.7	11.5	31.6
2011	1.5	7.7	5.7	9.4	30.8
2012	2.0	7.6	8.0	6.2	17.2
2013	2.0	7.4	6.7	8.3	38.0
2014	1.8	6.7	6.7	13.3	39.8
2015	1.5	6.1	6.3	26.0	90.9
2016	0.9	3.4	2.8	20.1	57.4
2017	0.8	4.3	3.0	5.3	23.8
2018	1.0	4.6	4.7	7.8	23.8
2019	1.2	4.9	8.9	26.4	97.7
2020	1.5	5.4	6.7	38.0	106.6
2021	1.4	5.3	7.47	22.3	61.7
متوسط الفترة	1.3	5.8	4.8	14.1	35.1

المصدر : حسب من جدول رقم (١١) ، (١٢)

٣- مضاعف الاستثمار: وهو نسبة التغير في ناتج القطاع إلى التغير في استثمارات القطاع ، حيث يقيس هذا المؤشر الحجم المطلوب من وحدات رأس المال اللازم لإنتاج الوحدة الإضافية من الناتج. ويدل انخفاض المؤشر على أن الناتج الحدي للقطاع يحتاج إلى وحدات أقل من رأس المال نتيجة تحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات. كما يقيس هذا المؤشر التوزيع الأمثل للموارد عندما يتساوى المعدل الحدي لرأس المال في مختلف القطاعات، وفي حالة العكس فهذا يعني عدم التوزيع الأمثل للموارد والعمل على إعادة توزيعها بما يتلاءم مع كفاءة كل قطاع(مضى مكوي، ٢٠١٧). ويوضح الجدول رقم (8) تطور المعدل الحدي للاستثمار بالقطاعات السلعية خلال الفترة (١٩٩٥-

٢٠٢١)، حيث يتضح أن قطاع التشييد والبناء من أفضل القطاعات كفاءة في الاستثمارات يليه قطاع الصناعة والتعدين ثم البترول ومنتجاته ثم الزراعة والري.

كما يوضح الجدول عدم تساوي المؤشر في أي قطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة المذكورة، وهو دليل على عدم التخصص الأمثل للموارد بين القطاعات المختلفة، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة توزيع الاستثمارات بما يتناسب مع كفاءة كل قطاع (هاله بسيوني، ٢٠١٩).

جدول رقم (8) : تطور المعدل الحدي لرأس المال بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

القطاع السنة	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
1995	0.5	0.6	(9)	0.4	0.5
1996	(8.5)	3.8	0.8	16.3	1.7
1997	0	(19.4)	1.4	16	0
1998	1.5	0.8	2.7	(0.5)	(1.9)
1999	0.4	2.7	(4.0)	14.6	2.5
2000	(0.4)	(1.8)	(24.0)	6.8	6.7
2001	0.3	11.3	2.7	(10.3)	(20.0)
2002	0.4	(0.5)	0.4	1.0	0.4
2003	2.1	(25)	2.87	0.7	0.7
2004	0.7	(0.1)	7.0	1.4	(0.13)
2005	1.2	7.6	1.37	(5.0)	13.8
2006	0.6	2.7	1.67	0.1	27.3
2007	(0.5)	6.8	8.1	5.9	(4.1)
2008	0.2	(11.7)	23.0	(10.2)	6.9
2009	(1.2)	4.2	9.8	7.6	4.5
2010	1.9	(29.1)	(5.5)	(3.4)	(6.5)
2011	(1.0)	0	5.6	4.2	23
2012	1.6	5.7	(14.9)	(4.1)	4.6
2013	1.1	6.5	2.7	(4.1)	(5.5)
2014	0.8	4.0	6.3	(4.4)	48.8
2015	0.4	4.0	11.8	(5.0)	(18.5)
2016	0.6	0.8	(3.6)	7.8	27.6
2017	(6.7)	12.4	3.5	1.4	8.4
2018	(0.8)	6.4	(22.7)	(9.5)	23.6
2019	(0.2)	8.4	(4.0)	(2.2)	(5.2)
2020	0.5	28.1	29.2	(3.9)	(6.0)
2021	0.5	2.3	(0.4)	4.1	3.4
المتوسط	(0.15)	1.3	1.2	1.0	5.1

المصدر : حسب من الجداول رقم (١١) ، (١٢) - القيمة بين الأقواس سالبة.

٤-معامل توطن الاستثمارات: وهو يوضح مدى تركيز الاستثمارات الموزعة بين القطاعات المختلفة ومدى مساهمة الاستثمارات في كل قطاع من القطاعات في توليد الناتج المحلي. ويتم حسابه من خلال قسمة قيمة استثمارات كل قطاع إلى قيمة الاستثمارات الإجمالية على نسبة ناتج القطاع إلى إجمالي الناتج المحلي. وعندما يساوي المعامل الواحد الصحيح فذلك دليل على أن القطاع يحصل على استثمارات تساوي مساهمته في الناتج الإجمالي، وعندما ينخفض عن الواحد الصحيح فهذا دليل على أن القطاع يحصل على استثمارات تقل عن مساهمته في الناتج الإجمالي، وعندما يزيد المعامل عن الواحد الصحيح فهذا دليل على أن القطاع يحصل على استثمارات أكبر من مساهمته في الناتج الإجمالي (وسيم رزق الله، ٢٠١٩). ويوضح الجدول رقم (9) تطور معامل توطن الاستثمارات بالقطاعات السلعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١)، حيث يتضح أن معامل توطن الاستثمارات في كل من قطاع الزراعة والري وقطاع التشييد والبناء قد انخفض عن الواحد الصحيح وبلغ كمتوسط لتلك الفترة حوالي (٠,٦)، (٠,٣) على الترتيب خلال الفترة المذكورة، مما يعني أن قطاع الزراعة والري وقطاع التشييد والبناء قد حصلوا على استثمارات تقل عن مساهمتهم في الناتج الإجمالي. في حين بلغ معامل توطن الاستثمارات في كل من قطاعات الكهرباء والصناعة والتعدين، والبتترول ومنتجاتها، كمتوسط للفترة المذكورة حوالي (٤,٥)، (١,١)، (١,٣) على الترتيب. وهذا يدل على أن تلك القطاعات قد حصلت على استثمارات تفوق مساهمتها في الناتج الإجمالي وعلى رأسها قطاع الكهرباء بدرجة كبيرة.

جدول رقم (9) : تطور معامل توطن الاستثمارات بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

القطاع السنة	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البتترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
1995	4.3	1.2	1.1	0.6	0.4
1996	4.8	1.3	1.3	0.5	0.6
1997	3.6	0.9	2.0	0.6	0.4
1998	3.3	1.5	2.0	0.2	0.1
1999	3.7	1.7	1.1	0.2	0.3
2000	4.8	1.5	1.0	0.3	0.2
2001	4.5	1.5	1.2	0.3	0.1
2002	5.9	0.7	1.9	0.5	0.8
2003	5.5	0.5	1.5	1.0	0.4
2004	3.9	0.7	1.2	1.0	0.6
2005	4.3	0.7	1.7	0.8	0.5
2006	3.4	0.7	1.7	0.8	0.3
2007	4.3	0.7	1.3	0.9	0.1
2008	3.7	0.8	1.3	0.8	0.2
2009	4.5	0.8	1.2	0.8	0.3
2010	4.7	1.0	1.2	0.6	0.2
2011	4.6	0.9	1.2	0.7	0.2
2012	3.4	0.9	0.9	1.1	0.4
2013	3.7	1.0	1.1	0.9	0.2
2014	4.2	1.1	1.1	0.6	0.2
2015	5.0	1.2	1.2	0.3	0.1
2016	4.7	1.2	1.6	0.2	0.1

القطاع السنة	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البتترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
2017	4.7	0.9	1.3	0.7	0.2
2018	5.0	1.1	1.1	0.6	0.2
2019	6.1	1.5	0.8	0.3	0.1
2020	5.1	1.4	1.1	0.2	0.1
2021	5.4	1.4	1.0	0.3	0.1
المتوسط	4.5	1.1	1.3	0.6	0.3

المصدر: حسيت من جدول رقم (11)، (12)

٥- معامل التوظيف: وهو يقيس قيمة الاستثمارات في قطاع معين مقسوماً على إجمالي العمالة في هذا القطاع، لتحديد نصيب العامل الواحد من الاستثمارات في القطاع. ويعتبر انخفاض هذا المعامل في قطاع معين دليل على زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة حجم الاستثمارات في القطاع، وهو الأمر الذي يتطلب زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع لخلق مزيد من فرص العمل والمساهمة في الحد من ظاهرة البطالة، كما أن مؤشر التوظيف يعتبر دلالة على كثافة عصري العمل ورأس المال في القطاع (محمد الحاروني، ٢٠١٧).

ويشير الجدول رقم (10) إلى أن متوسط معامل التوظيف خلال الفترة المذكورة بلغ في كل من قطاع الكهرباء وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع البترول ومنتجاته وقطاع الزراعة والري وقطاع التشييد والبناء حوالي (١٥,٦)، (٢,١)، (١٧,١)، (٠,٣٠)، (٠,١٩) ألف جنيه لكل عامل على الترتيب. وقد تبين من الجدول انخفاض معامل التوظيف في قطاع الصناعة والتعدين وقطاع الزراعة والري وقطاع التشييد والبناء على الرغم من استقطاب هذه القطاعات لشريحة كبيرة من العمالة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى ولكن المشكلة تكمن في انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لتلك القطاعات على عكس باقي القطاعات، لذلك ينبغي الاهتمام بدعم وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة لتلك القطاعات من أجل إحداث تنمية حقيقية وخلق مزيد من فرص العمل.

جدول رقم (10): تطور معامل التوظيف بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة من

١٩٩٥ - ٢٠٢١

القطاع السنة	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البتترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
1995	2.5	0.4	9.8	0.08	0.07
1996	2.7	0.4	10.2	0.10	1.0
1997	2.4	0.4	12.0	0.10	0.09
1998	2.3	0.6	10.4	0.03	0.02
1999	2.5	0.6	6.5	0.04	0.05
2000	3.1	0.5	5.5	0.05	0.03
2001	2.7	0.6	5.7	0.04	0.02
2002	3.5	0.3	7.9	0.07	0.13
2003	4.0	0.3	7.1	0.22	0.08
2004	4.4	0.5	6.6	0.29	0.13
2005	7.1	0.7	10.2	0.26	0.17
2006	9.0	1.0	17.3	0.34	0.19
2007	11.0	1.2	20.2	0.37	0.07
2008	8.4	1.2	20.2	0.33	0.13
2009	10.1	1.4	20.7	0.43	0.22

القطاع السنة	الكهرباء	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الزراعة والري	التشييد والبناء
2010	8.6	1.3	17.0	0.28	0.12
2011	8.8	1.3	18.7	0.38	0.13
2012	7.4	1.4	15.9	0.49	0.27
2013	8.5	1.6	19.3	0.37	0.14
2014	11.2	2.1	21.9	0.27	0.16
2015	17.4	2.6	20.5	0.16	0.09
2016	37.3	4.7	30.0	0.24	0.18
2017	53.0	5.1	41.8	1.11	0.50
2018	53.1	6.0	38.1	0.95	0.62
2019	49.8	6.6	25.4	0.33	0.17
2020	41.6	6.7	22.5	0.24	0.14
2021	49.1	5.6	19.7	0.42	0.25
المتوسط	15.6	2.1	17.1	0.30	0.19

المصدر: حسب من جدول رقم (11)، (13)

جدول رقم (11): توزيع الاستثمارات في القطاعات السلعية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من 1995-2021 (القيمة بالمليار جنيه مصري)

السنة	بيان	استثمارات القطاعات السلعية		الكهرباء		الصناعة والتعدين		البترول ومنتجاته		الزراعة والري		التشييد والبناء	
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
1995	19.9	3.0	10.1	8.3	1.7	4.1	2.6	3.7	1.6	0.8	4.0		
1996	22.5	3.2	13.8	8.9	3.6	4.5	2.0	4.8	1.5	1.1	5.1		
1997	23.1	3.0	13.0	8.0	3.6	6.1	2.4	4.9	1.2	1.1	4.8		
1998	24.3	3.0	12.3	13.7	6.4	5.8	3.9	1.5	0.3	1.4			
1999	25.1	3.2	12.7	15.2	6.6	4.0	6.0	2.0	0.7	2.7			
2000	24.9	4.2	16.9	13.8	5.4	3.9	5.7	2.6	0.4	1.8			
2001	25.8	3.7	14.3	14.9	7.8	4.7	8.2	2.2	0.3	1.0			
2002	25.1	4.9	19.5	7.2	8.7	7.4	3.5	3.8	1.8	3.3			
2003	34.2	6.4	18.7	7.1	8.8	8.0	3.4	11.5	1.2	3.5			
2004	44.7	7.4	16.6	11.8	6.4	8.1	1.1	15.4	2.0	4.5			
2005	61.9	12.1	19.5	16.9	3.3	16.6	2.9	13.8	2.5	4.0			
2006	90.8	15.8	17.4	24.3	6.8	29.5	2.9	18.3	2.9	3.2			
2007	107.7	20.1	18.7	30.4	8.2	35.6	1.0	20.5	1.1	1.0			
2008	102.8	16.0	15.6	29.2	8.4	36.8	2.0	18.7	2.1	2.0			
2009	122.1	19.9	16.3	34.1	7.9	39.4	3.0	25.0	3.7	3.0			
2010	103.2	17.3	16.8	33.1	3.1	34.2	2.0	16.5	2.1	2.0			
2011	115.5	18.1	15.7	33.1	8.6	38.8	2.0	23.2	2.3	2.0			
2012	120.6	15.0	12.4	35.8	9.7	34.9	4.0	30.3	4.8	4.0			
2013	132.8	17.3	13.0	41.7	1.4	46.1	1.9	25.2	2.5	1.9			
2014	149.6	22.1	14.8	53.7	3.9	52.7	2.0	18.1	3.0	2.0			
2015	159.6	31.3	19.6	66.4	1.6	49.6	1.0	10.7	1.6	1.0			
2016	283.1	63.1	22.3	123.4	3.6	77.3	1.2	15.9	3.4	1.2			
2017	414.5	87.5	21.1	132.6	3.0	109.0	2.6	74.6	10.8	2.6			
2018	421.4	85.5	20.3	155.9	3.0	102.4	3.2	64.1	13.5	3.2			
2019	343.8	77.7	22.6	171.2	9.8	68.8	1.1	22.3	3.8	1.1			
2020	319.4	63.2	19.8	174.6	4.7	62.0	1.1	16.1	3.5	1.1			

السنة	بيان	استثمارات القطاعات السلعية		الكهرباء		الصناعة والتعدين		البترول ومنتجاته		الزراعة والري		التشييد والبناء	
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
2021		344.5	74.1	21.5	178.4	51.8	178.4	16.2	55.8	8.7	30.0	6.2	1.8
متوسط الفترة		135.7	25.9	17.0	53.5	38.1	53.5	26.0	35.0	16.1	18.4	2.7	2.9

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، وكذلك وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة

جدول رقم (١٢) % مساهمة القطاعات السلعية في إجمالي الناتج المحلي

خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

السنة	بيان	الناتج المحلي بالمليار جنيه	ناتج القطاعات السلعية بالمليار جنيه	الكهرباء		الصناعة		البترول ومنتجاته		الزراعة والري		التشييد والبناء	
				قيمة	% من	قيمة	% من	قيمة	% من	قيمة	% من	قيمة	% من
1995		191.0	76.4	2.7	3.5	27.0	35.3	14.4	18.8	24.4	31.9	7.9	10.3
1996		214.1	97.5	2.8	2.9	29.3	30.1	14.7	15.1	42.3	43.4	8.4	8.6
1997		239.5	126.2	4.5	3.6	46.8	37.1	16.9	13.4	43.9	34.8	14.1	11.2
1998		262.2	133.4	4.9	3.7	51.3	38.4	16.1	12.1	45.5	34.1	15.6	11.7
1999		293.1	153.2	5.2	3.4	55.3	36.1	23.3	15.2	52.8	34.5	16.6	10.8
2000		316.4	160.6	5.6	3.5	57.8	36.0	25.7	16.0	56.9	35.4	14.6	9.1
2001		339.6	181.4	5.8	3.2	70.2	38.7	27.8	15.3	61.0	33.6	16.6	9.2
2002		363.1	189.1	6.2	3.3	74.3	39.3	28.8	15.2	62.6	33.1	17.2	9.1
2003		388.7	198.7	6.8	3.4	76.8	38.7	30.5	15.3	67.8	34.1	16.8	8.5
2004		426.6	206.9	8.9	4.3	76.7	37.1	31.2	15.1	73.4	35.5	16.7	8.1
2005		467.2	275.3	12.4	4.5	115.6	42.0	42.3	15.4	81.4	29.6	23.6	8.6
2006		581.1	331.9	16.8	5.1	135.4	40.8	63.4	19.1	81.8	24.6	34.5	10.4
2007		910.9	445.5	19.5	4.4	176.8	39.7	112.6	25.3	94.8	21.3	41.8	9.4
2008		1142.3	514.4	21.6	4.2	190.8	37.1	140.2	27.3	113.1	22.0	48.7	9.5
2009		1382.5	616.3	22.4	3.6	211.3	34.3	165.7	26.9	161.0	26.1	55.9	9.1
2010		1450.5	716.8	25.6	3.6	240.4	33.5	194.3	27.1	190.2	26.5	66.3	9.2
2011		1713.1	791.6	27.1	3.4	255.3	32.3	220.1	27.8	218.2	27.6	70.9	9.0
2012		1924.8	850.5	30.2	3.6	270.7	31.8	278.4	32.7	188.8	22.2	82.4	9.7
2013		2205.6	956.7	33.9	3.5	308.9	32.3	309.0	32.3	209.8	21.9	95.1	9.9
2014		2473.2	1107.8	39.2	3.5	357.2	32.2	350.6	31.6	241.3	21.8	119.5	10.8
2015		2674.6	1192.3	46.4	3.9	408.0	34.2	314.1	26.3	278.4	23.3	145.4	12.2
2016		3417.2	1243.1	58.3	4.7	456.2	36.7	214.8	17.3	318.8	25.6	195.0	15.7
2017		4338.2	1626.7	73.7	4.5	570.5	35.1	326.9	20.1	398.5	24.5	257.1	15.8
2018		5170.1	2101.4	87.1	4.1	718.5	34.2	477.0	22.7	498.0	23.7	320.8	15.3
2019		5527.5	2511.6	93.7	3.7	846.8	33.7	611.7	24.4	588.0	23.4	371.4	14.8
2020		5631.4	2437.4	96.2	3.9	942.4	38.7	413.2	17.0	612.4	25.1	373.2	15.3
2021		6242.4	2520.2	101.6	4.0	951.3	37.7	415.6	16.5	669.3	26.6	382.4	15.2
متوسط الفترة		3235.2	806.3	31.8	3.8	286.0	36.0	180.7	20.8	202.8	28.4	104.8	11.0

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة، وكذلك وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة

جدول رقم (١٣) مساهمة القطاعات السلعية في التوظيف
خلال الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٢١

بيان السنة	إجمالي العمالة في القطاعات السلعية بالآلاف	إجمالي العمالة في قطاع الكهرباء	إجمالي العمالة في قطاع الصناعة	إجمالي العمالة في قطاع البتترول ومنتجاته	إجمالي العمالة في قطاع الزراعة والري	إجمالي العمالة في قطاع التشييد والبناء
1995	8171	١١٨	٢٠٩٩	٤٢	٤٨١٢	١١٠٠
1996	8089	١٢٠	٢٠٣٨	٤٤	٤٧٤٧	١١٤٠
1997	8392	١٢٤	٢١٨٢	٥١	٤٨٢٠	١٢١٥
1998	8680	١٢٨	٢٢٩٧	٥٦	٤٩٠٤	١٢٩٥
1999	8966	١٣٠	٢٤١٢	٦٢	٤٩٨٥	١٣٧٧
2000	9268	١٣٤	٢٥٣٣	٧١	٥٠٦٩	١٤٦١
2001	9226	١٣٦	٢٤٠٥	٨٢	٥١١٩	١٤٨٤
2002	9040	١٤٢	٢٢١٦	٩٤	٥١٥٣	١٤٣٥
2003	9265	١٥٩	٢٣٣٨	١١٣	٥٢٠٦	١٤٤٩
2004	9495	١٦٧	٢٤٠٠	١٢٣	٥٣١٠	١٤٩٥
2005	9552	١٧١	٢٤١٠	١٦٢	٥٣١٣	١٤٩٦
2006	9675	١٧٦	٢٤١٦	١٧١	٥٤١١	١٥٠١
2007	9908	١٨٢	٢٤٤٠	١٧٦	٥٥٠٧	١٦٠٣
2008	10230	١٩١	٢٥١٣	١٨٢	٥٧٠٢	١٦٤٢
2009	10383	١٩٧	٢٥١٩	١٩٠	٥٨٠٦	١٦٧١
2010	10566	٢٠٢	٢٥٣٣	٢٠١	٥٩١٠	١٧٢٠
2011	10836	٢٠٦	٢٥٧٠	٢٠٧	٦١١٢	١٧٤١
2012	10985	٢٠٤	٢٥٧٢	٢٢٠	٦٢٢٧	١٧٦٢
2013	11590	٢٠٤	٢٥٧٨	٢٣٩	٦٧٥٦	١٨١٣
2014	11527	١٩٨	٢٥٨١	٢٤١	٦٦٨٠	١٨٢٧
2015	11587	١٨٠	٢٥٩٦	٢٤٢	٦٧٢٠	١٨٤٩
2016	11647	١٦٩	٢٥٩٩	٢٥٨	٦٧٣٠	١٨٩١
2017	11896	١٦٥	٢٥٩٨	٢٦١	٦٧٣٢	٢١٤٠
2018	11953	١٦١	٢٦٠٧	٢٦٩	٦٧٣٦	٢١٨٠
2019	11997	١٥٦	٢٦١٢	٢٧١	٦٧٤١	٢٢١٧
2020	12300	١٥٢	٢٦١٤	٢٧٦	٦٧٦٠	٢٤٩٨
2021	13246	١٥١	٣٢٠٠	٢٨٣	٧١١٢	٢٥٠٠
متوسط الفترة	١٠٣١٣,٧	١٦٣,٨	٢٤٧٧	١٦٩,٩	٥٨١٧,٨	١٦٨٥,٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة،
وكذلك وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد مختلفة

ثانياً: العوامل المؤثرة على كفاءة الاستثمارات في مصر.

هناك العديد من العوامل ذات الآثار الإيجابية والسلبية المؤثرة على كفاءة الاستثمارات في مصر
ومنهما:-

١ - معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

حيث تشير الدراسات إلى أن زيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن زيادة معدل النمو في الناتج تعطي المستثمرين مؤشر تفاؤلي عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يساعد على التحفيز لإنشاء وتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة، وتوجد علاقة إيجابية بين معدل الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص، حيث أن هذه العلاقة تمتد جذورها إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (حمد نكرالله، ٢٠١٨).

٢ - المديونية الخارجية ومعدل خدمة الدين الخارجي.

حيث تعتبر مشكلة الديون الخارجية ذات تأثير مزدوج على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر، فمن ناحية تعتبر المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية من الآلات ومعدات ومصانع، فليست هناك مشكلة في نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل الأولى لعملية النمو الاقتصادي (Sachs, Jeffrey, 2018). ولكن من ناحية ثانية عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار ويمثل ضغطاً على الموارد النادرة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدول النامية، وبذلك تؤثر سلباً على الاستثمار من خلال عدة قنوات (Khan, M, and Rinlauehart, C, 2018) أهمها:-

أولاً : يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالمياً، وعلى سعر صرف العملة المحلية، وأيضاً على معدلات التبادل التجاري، فطول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوباً بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من إجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثيراً سلبياً على الاستثمار في الدولة.

ثانياً : بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلاً من تمويل استثمارات جديدة.

ثالثاً : تزايد العجز بشكل كبير في الحساب الجاري من جراء الديون الخارجية قد يفقد الدولة الثقة للاقتراض في أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على الدولة فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلباً على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

٣ - السياسات الاقتصادية.

تعاني مصر من عجز دائم في الموازنة العامة ولمعالجة ذلك لم تلجأ مصر إلى زيادة إيراداتها من المصادر الأخرى مثل الضرائب لما يمكن أن يحدثه ذلك من أثر سلبي على الطلب الاستهلاكي الخاص بل استطاعت المحافظة على الثبات النسبي في الضرائب المفروضة على الشركات ثم أخذت خطوات جادة في تعديل قانون الضرائب منذ عام ٢٠٠٤ ، حتى لا تعرقل سير النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي كان له أثر إيجابي على عملية الاستثمار (محمود فتح الله، ٢٠١٨).

ومن ناحية أثر سعر الفائدة على الاقتراض ، فقد بلغت معدلات مرتفعة حتى تجاوزت ١٦٪ وهذا السعر يعتبر مرتفع وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى التأثير سلباً على عملية الاستثمار. أما سعر الفائدة على الودائع فإن معدلاته منخفضة ولا تزيد عن ١٥٪ ، وهذا الانخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى تقليل المدخرات مما ينعكس سلباً على عملية الاستثمار (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩). وتعاني مصر من مشكلة تمويل الاستثمارات حيث أن نسبة إجمالي الودائع البنكية إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق دائماً نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، كما أن نسبة الائتمان الممنوحة من البنوك تعتبر بسيطة لعدم قبول البنوك المخاطرة المترتبة على عملية الاقتراض. وتشير بعض الدراسات إلى أن عملية الاستثمار تعتمد بشكل رئيسي على السياسة المالية والنقدية وذلك عن طريق تغيير التدفقات النقدية والقروض الممنوحة للاستثمارات الخاصة والتي لها تأثير مباشر على قرار الاستثمار (محمود الدسوقي، ٢٠١٩، إيمان عبد اللطيف، ٢٠١٦).

٤ - معدل الاستثمار الحكومي.

يرى البعض أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما ينافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي. فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص ، كما ترفع من معدلات الفوائد في القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص، وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي أثراً تكاملياً إيجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص. والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه (Blejer M, Khan M., 2018).

وقد أظهرت بعض الدراسات تأثير الاستثمار الحكومي والخاص على النمو الاقتصادي موضحة إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون هناك علاقة تناقض بين الاستثمار الخاص والحكومي بل قد يكون الاستثمار الحكومي مكماً للاستثمار الخاص، هذا بالإضافة إلى أن أثر الاستثمار الخاص على عملية النمو الاقتصادي أكبر من أثر الاستثمار الحكومي على عملية النمو الاقتصادي (إبراهيم السيد، أمل عبد المتعال، ٢٠١٥، وسيم رزق الله، ٢٠١٩).

ويرى البعض أن معامل رأس المال إلى الناتج لا يعكس وحده التغيرات التي تطرأ على حجم رأس المال بل يتوقف ذلك على عوامل أخرى مثل الظروف المناخية حيث يرتفع المعامل الحدي لرأس المال إلى الناتج في الدول الباردة بسبب ارتفاع تكاليف التجهيزات والمباني وذلك على عكس المناطق الحارة أو المعتدلة حيث تنخفض التكاليف. بجانب ذلك فإن الزيادة السكانية وتركزها في

مناطق معينة يؤدي إلى تدهور البنية الأساسية وبالتالي الحاجة إلى رؤوس أموال للإحلال والتوسع. كما يلعب الفن الإنتاجي دوراً واضحاً حيث يرتفع معامل رأس المال إلى الناتج في حالة استخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال والعكس في حالة استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل (عزت قناوي، ٢٠٢٠، عصام بدر، ٢٠١٧).

الجزء الرابع : معوقات الاستثمار في مصر.

على الرغم من تعدد الحوافز والضمانات التي منحتها الدولة لحماية المستثمر وتشجيعه على الاستثمار في إطار حزمة من القوانين الاستثمارية التي تستهدف إزالة المعوقات وتسهيل الإجراءات والتي كان آخرها القرار الجمهوري رقم ٢٣١ لعام ٢٠٠٤ بإنشاء وزارة الاستثمار بهدف تنمية وجذب الاستثمار إلى السوق المصري إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تحد من زيادة حجم الاستثمارات القومية في مصر وتعمل على خفض كفاءتها (حسين مصلح، ٢٠١٥). ومن أهم الحوافز الاستثمارية التي منحتها مصر للمستثمر بغض النظر عن جنسية حق التملك للأراضي والعقارات لمباشرة الأنشطة المختلفة، وتخصيص أراضي الدولة للمشروعات اللازمة لتحقيق التنمية المتوازنة، وإنشاء المناطق الحرة وإعفاء المشروعات بها من الرسوم الجمركية والضرائب، بجانب إعفاء الأنشطة التجارية والصناعية من الضرائب لمدة خمس سنوات، وقد تصل إلى عشر سنوات في المناطق العمرانية والصناعية الجديدة وقد تصل إلى عشرون عاماً في المناطق النائية. وقد كان الهدف من ذلك التوسع في تنمية المناطق وخلق مزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات للخارج (عبدالفتاح حسين، ٢٠١٩). ورغم فقدان الدولة لإيرادات الضرائب على هذه المشروعات وكذلك الرسوم الجمركية التي كان يمكن تحصيلها على واردات هذه الشركات الاستثمارية، الأمر الذي ينعكس على عجز في الموازنة العامة للدولة وسوء تخصيص الموارد وتراجع كفاءة الاستثمارات، إلا أن ذلك التوجه الاستثماري كانت له أهداف اقتصادية على المدى القصير والبعيد بشأن جذب الاستثمار (Green, J. and Villanueva, D. 2017).

ومن أهم الضمانات التي منحتها الدولة للمستثمر في هذا الإطار عدم تأميم أو مصادرة الشركات الاستثمارية بسبب تخوف المستثمر من تبعات ونتائج الحقبة الناصرية التي تم فيها تأميم الشركات الاستثمارية في مصر، كما لا يجوز إلغاء أو إيقاف التراخيص للمستثمرين، ولا يجوز لأي جهة إدارية تسعير منتجات المشروع أو تحديد ربحيته، بالإضافة إلى تسوية المنازعات الاستثمارية بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر. وقد صدر القانون رقم (١٣) لعام ٢٠٠٤ مؤخراً بهدف تعديل أحكام قانون حوافز الاستثمار رقم (٨) لعام ١٩٩٧ والعمل على تسهيل الإجراءات الاستثمارية ثم قوانين وقرارات أخرى وأخير القانون رقم (٧٢) لعام ٢٠١٥ (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٧). ورغم هذه الحوافز والضمانات المتعددة، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تحول دون تفعيل وزيادة حجم الاستثمار القومي ومنها ما يلي :-

- ١- تعدد القوانين والتشريعات أمام المستثمرين أدى إلى عدم استقرار المناخ الاستثماري وضعف الاستثمارات.
- ٢- تعقد وبطء إجراءات الاستثمار.

تبين من تقرير بيئة الأعمال والاستثمار لعام ٢٠١٧ والذي يوضح مدى جاذبية بيئة الاستثمار في بلد ما وفقاً لمؤشرات التأسيس حيث يتكون من مكونات فرعية هي عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل الشركة والمدة الزمنية اللازمة لإنجاز الإجراءات وتكلفة إنجاز الإجراءات (البنك الدولي، ٢٠١٧). حيث يتطلب تسجيل أي عمل تجاري أو استثماري جديد في مصر حوالي ١٣ إجراء وحوالي ٥٢ يوماً وتكلفة توازي ٦١٪ من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام ٢٠١٤ وهو الأمر الذي يكلف كثيراً بالمقارنة بمعظم الدول النامية (Blejer M, Khan M., 2018)، كما بلغت عدد الإجراءات المطلوبة لوضع العقود موضع التنفيذ حوالي ١٧ إجراء تستغرق في المتوسط ٢٠٢ يوماً. في حين أن الجزائر أنقصت الإجراءات إلى سبعة إجراءات ومدة إنجاز الإجراءات ٤٥ يوماً، والأردن خفضت الإجراءات إلى ستة إجراءات ومدة إنجاز الإجراءات ٢٥ يوماً، والمغرب خفضت الإجراءات إلى خمسة إجراءات ومدة إنجاز الإجراءات ١١ يوماً، ووفقاً لهذه المقاييس فإن مصر تعتبر من الدول ذات الإجراءات الكثيرة المعوقة للاستثمار.

٣- قصور وبطء آليات فض المنازعات.

من أهم معوقات الاستثمار في مصر تباطؤ إجراءات حسم المنازعات بين أطراف العملية الاستثمارية، حيث يصل متوسط طول فترة التقاضي إلى أربعة سنوات ونصف، وغياب وقصور مستويات الخدمات المساعدة مثل مراكز التدريب والمعامل الخاصة بمنح شهادات الجودة والمنشأ، وعدم توافر قاعدة معلومات تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد إلى جانب ارتفاع التمويل وارتفاع تكلفة المعاملات، وقد بلغ معامل الإقراض في مصر حوالي ١٧٪ في حين بلغ في سنغافورة ٥٠،٨٪، وفي اليابان حوالي ٢،٢٪، وفي ماليزيا حوالي ٧،٣٪. (World Economic Forum, 2018).

٤- ضعف كفاءة البورصة وتأثرها الشديد بالأحداث الجارية.

أدت الاعتداءات على المرافق العامة للدولة وحوادث الإرهاب في سيناء منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومن قبلها الأحداث العالمية مثل أحداث ١١ سبتمبر بأمريكا ٢٠٠١، وحوادث الإرهاب بالأزهر وشرم الشيخ عام ٢٠٠٥، وغيرها من حوادث سياحية أخرى، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على جائحة كورونا عام ٢٠١٩، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية ٢٠٢٢، كل ذلك أدى إلى انخفاض التعامل في البورصة وأثر على الدور الرئيسي لها والمتمثل في التخصيص الأمثل للموارد (عزت قناوي، ٢٠٢٢).

٥- عدم التوزيع الأمثل للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية.

مما لا شك فيه أنه لا توجد عدالة في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية، وكذلك الحال في داخل كل قطاع، فمثلاً في قطاع الصناعة تتركز الاستثمارات في المنتجات البترولية والزيت الخام والذي يستحوذ على ٣٧٪ من إجمالي الاستثمار الصناعي، كما يمثل قطاع الصناعات الغذائية المرتبة الثانية حيث يستحوذ على ٢٤،٤٪ من إجمالي الاستثمار الصناعي، في حين يستحوذ قطاع الزراعة على ٤٪ فقط من إجمالي الاستثمارات القومية، كما أن استثمارات المنتجات المعدنية تمثل حوالي ٠،٩٪ وفي قطاع الغزل والنسيج ورغم تمتع مصر فيه بميزة نسبية، إلا أنه يستحوذ على ١١،٤٪ من إجمالي الاستثمار (طلعت اسماعيل وآخرون، ٢٠١٦).

٦- انخفاض كفاءة العاملين بالقطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري.

من الملاحظ في مصر أن نسبة الأجر إلى الإنتاجية تبلغ حوالي ١,٣ جنييه ، بمعنى أن كل ١٠٠ جنييه إنتاجية يقابلها حوالي ١٣٠ جنييه أجر ويعني ذلك أن الأجر أعلى من الإنتاجية بنحو ٣٠٪ وهو معدل أعلى بكثير من نظيره في معظم دول العالم، في الوقت الذي بلغت نسبة الأجر إلى الإنتاجية في اندونيسيا على سبيل المثال حوالي ٠,٦ دولار وفي تايلاند ٠,٣ دولار، وهو ما يشير الى أن تحديد العلاقة بين الأجر والإنتاجية في مصر يسير بشكل غير اقتصادي(شيماء سراج الدين، ٢٠١٨).

٧- تدنى المركز التنافسي المصري.

وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الذي يصدر سنوياً من منتدى الاقتصاد العالمي، فإن قرارات المستثمرين تعتمد بشكل رئيسي على بيانات وترتيب الدول في المؤشرات العالمية، حيث أشار تقرير التنافسية العالمية عام ٢٠١٨ الى أن مصر تحتل الترتيب رقم (١٢) من بين الدول العربية ورقم (١١٥) على المستوى العالمي ، وبالتالي فإن مصر بحاجة الى بذل مزيد من الجهود الاصلاحية ومعالجة أوجه الجمود في القوانين والتشريعات الاستثمارية من أجل جذب مزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وزيادة معدل النمو الاقتصادي في ظل الفرص المتاحة بها سواء حجم السوق المصري الكبير والتطور في قطاع الأعمال وقربها من دول الاتحاد الأوربي وانضمامها الى العديد من التكتلات الاقتصادية(World Economic Forum,2018).

الجزء الخامس: نتائج وتوصيات البحث.

في ضوء التحليل السابق يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:-

- تأثر المناخ الاستثماري في مصر بالنظام الاقتصادي السائد حسب درجة التحرر الاقتصادي والمزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين، وقد أتضح أن حجم الإنفاق الاستثماري اتسم بحالة من عدم الاستقرار سواء من حيث معدلات نموه أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع الفجوة بين الإيداع القومي والإستثمار القومي إلى ٦٠,٨ مليار جنييه خلال متوسط فترة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١، كما أن عملية تمويل هذه الفجوة يتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والدولي.
- بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات القومية حوالي ٥٠,١٪ ، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاع العام حوالي ٤٩,٩٪ خلال متوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٢١) .
- بلغت نسبة مساهمة كل من القطاعات السلعية، وقطاعات الخدمات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية، من إجمالي الاستثمارات القومية حوالي ٤٦,١٪ ، ٢٣,٦٪ ، ٣٠,٣٪ على الترتيب خلال متوسط فترة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١.

- يشير تحليل الإنحدار المرحلي البسيط إلى أن إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف وعجز الموازنة العامة تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات القومية ، حيث تشير قيمة معامل التحديد إلى أن ٩٦٪ من التغيرات في الاستثمارات القومية ترجع لهذه العوامل.
- يعتبر مؤشر كفاءة الاستثمارات من الأدوات الهامة في التحليل الاقتصادي حيث يوضح العلاقة السببية التي تربط بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار ، كما يساعد على تحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل معين لنمو الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت نسبة مساهمة الاستثمارات القومية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٨,٥٪ خلال متوسط فترة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١.
- تم استخدام بعض المؤشرات المرتبطة بقياس كفاءة الاستثمارات السلعية ومنها معامل الاستثمار ومعدل العائد على الاستثمار أو إنتاجية الجنيه المستثمر ومضاعف الاستثمار ومعامل توطن الاستثمار ومعامل التوظيف.
- بلغ معامل الاستثمار خلال متوسط الفترة ١٩٩٥-٢٠٢١ في كل من قطاع الصناعة والتعدين والبتروول ومنتجاته والكهرباء والزراعة والري والتشييد والبناء حوالي ٠,٨٠ ، ٠,٢٦ ، ٠,٢٣ ، ٠,١٢ ، ٠,٥٤ ، على الترتيب.
- وبالنسبة لمؤشر معدل العائد على الاستثمار أو إنتاجية الجنيه المستثمر في القطاعات السلعية ، تبين أن قطاع التشييد والبناء يأتي في المرتبة الأولى يليه كل من الزراعة والصناعة والبتروول والكهرباء، حيث بلغ حوالي ٣٥,١ ، ١٤,١ ، ٥,٨ ، ٤,٨ جنيته إنتاجية لكل جنيه مستثمر على الترتيب خلال متوسط الفترة ١٩٩٥-٢٠٢١.
- أما بالنسبة للمعدل الحدي لرأس المال إلى الناتج تبين أن قطاع التشييد والبناء من أفضل القطاعات كفاءة في الاستثمارات يليه قطاع الصناعة والتعدين ثم البتروول ومنتجاته ثم الزراعة والري. كما تبين عدم تساوي المؤشر خلال فترة الدراسة مما يدل على عدم التخصيص الأمثل للموارد بين القطاعات المختلفة ، الأمر الذي يتطلب إعادة التخصيص للاستثمارات حسب كفاءة كل قطاع.
- وبالنسبة لمؤشر معامل توطن الاستثمارات فقد بلغ معامل توطن الاستثمارات خلال متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٢١) في كل من قطاعات الكهرباء والصناعة والتعدين ، والبتروول ومنتجاته، حوالي (٤,٥) ، (١,١) ، (١,٣) على الترتيب . وهذا يدل على أن تلك القطاعات قد حصلت على استثمارات تفوق مساهمتها في الناتج الإجمالي وعلى رأسها قطاع الكهرباء بدرجة كبيرة ، حيث يرتفع معامل التوطن فيهم عن الواحد الصحيح.
- وبالنسبة لمعامل التوظيف تبين تدني معامل التوظيف في قطاعات الزراعة والري والتشييد والبناء والصناعة والتعدين في حين يرتفع معامل التوظيف في قطاع الكهرباء والبتروول ، وبالتالي يجب زيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات التي ينخفض فيها معامل التوظيف لحل مشكلة البطالة.

- أشارت نتائج البحث إلى أن المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين لا تتناسب مع العائد الاستثماري المحقق في القطاعات الاقتصادية بسبب العديد من المعوقات الاستثمارية في مصر ومنها تعدد التشريعات والقوانين الاستثمارية وتعقد الإجراءات والروتين الإداري للحصول على التراخيص الاستثمارية وعدم فاعلية الآليات اللازمة لفض المنازعات الاستثمارية وطول فترة التقاضي والتأثر بالأحداث السياسية العالمية وعدم التوزيع الأمثل للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية.
- **ومن أجل تفعيل المناخ الاستثماري ورفع كفاءة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية ، يجب مراعاة المقترحات الآتية:-**
- ضرورة الانتهاء من إصدار القوانين الاقتصادية وتوحيدها والقضاء على البيروقراطية وتسهيل إجراءات التراخيص الاستثمارية وتخفيض معدلات الضريبة المرتفعة بعد نهاية فترة الإعفاء الضريبي.
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية ومنح المستثمر مزيد من الضمانات والحوافز وتوفير البنية الأساسية لسوق رأس المال حتى تتمكن هذه الأسواق من تعبئة المدخرات المحلية وزيادة حجمها من خلال رفع سعر الفائدة على المدخرات وتوجيهها للاستثمارات متوسطة وطويل الأجل.
- ضرورة العمل على إعادة تخصيص الاستثمارات بما يتناسب مع كفاءة كل قطاع من أجل زيادة العائد على الاستثمار وزيادة الناتج المحلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ضرورة تكامل السياسة الاستثمارية والسياسات الأخرى وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم للاستثمارات من خلال تخفيض عبء المديونية الخارجية للاقتصاد المصري، حيث أن زيادة حجم الدين الخارجي وتراكم مدفوعاته تؤثر سلباً على الموارد المتاحة للاستثمار، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة التزايد السكاني والعمل على استقرار سعر الصرف.

المراجع:

- ١- أحمد نكر الله (٢٠١٨): ركائز التنمية الاقتصادية في مصر: ورقة إطار، المعهد المصري للدراسات، القاهرة.
- ٢- اسامه درويش (٢٠١٨): دراسة اقتصادية لقياس كفاءة الاستثمار الزراعي في مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد (٩)، العدد (١٢)، ديسمبر، جامعة المنصورة .
- ٣- إكرام السيد، أمل عبد المتعال (٢٠١٥): التحليل الكمي للاستثمار العام والخاص في قطاع الزراعة المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (٢٥)، العدد (١)، مارس، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
- ٤- أماني عبدالمعز وآخرون (٢٠٢٢): أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار في القطاع الزراعي في مصر، مجلة الزقازيق للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد (٤٩)، العدد (٥)، جامعة الزقازيق.
- ٥- أماني محمد (٢٠١٨): دراسة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (١٨)، العدد (٣).
- ٦- أمل مصطفى (٢٠١٨): دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط في العلوم الإنسانية والدراسات الأدبية، العدد (٤٧).
- ٧- إيمان عبد اللطيف (٢٠١٦): مقومات جذب الاستثمارات (المحلية - الأجنبية) كأساس للتنمية المستدامة للاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد (١٧)، العدد (١)، يناير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.
- ٨- البنك الدولي (٢٠١٧): تقرير تهيئة بيئة الأعمال والاستثمار، يوليو.
- ٩- البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة (٢٠١٥-٢٠٢٢).
- ١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
- ١١- حسين مصلح (٢٠١٥): التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار، المؤتمر العلمي الثاني، أبحاث القانون والاستثمار، ٢٩-٣٠ ابريل، كلية الحقوق بجامعة طنطا.
- ١٢- حنان السيد (٢٠١٧): الآثار الاقتصادية للاستثمار الزراعي المصري باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي، مجلة مصر المعاصرة، السنة (١٠٨)، العدد (٥٢٨)، أكتوبر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- ١٣- داليا الشويخ (٢٠١٦): استراتيجية توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات السلعية وانعكاسها على قطاع الزراعة في مصر، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، المجلد (١)، العدد (٤٨).
- ١٤- رباب الخطيب (٢٠١٦): دراسة اقتصادية لكفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (٢٦)، العدد (٤ب)، ديسمبر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.

- ١٥- سرحان أحمد ،محمد عبدالتواب (٢٠٢١): الاستثمارات القومية وعلاقتها بالتجارة الداخلية مع التركيز على الاستثمار الزراعي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (٣١) ، العدد (٤) .
- ١٦- شيماء سراج الدين (٢٠١٨): هل تنجح خريطة الاستثمار الصناعي في دعم الاقتصاد المصري، مجلة روى مصرية ، السنة الرابعة ، العدد (٤٣) ، أغسطس، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.
- ١٧- طلعت اسماعيل وآخرون (٢٠١٦): دراسة اقتصادية للوضع الراهن والمستقبلي للاستثمار الزراعي في مصر، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، المجلد (٤٧) ، العدد (٥).
- ١٨- عبدالفتاح حسين (٢٠١٩): السياسة الاستثمارية للزراعة في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ ، معهد التخطيط القومي.
- ١٩- عزت قناوي (٢٠٢٠): التحليل الاقتصادي لدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية ، دار العلم للنشر والتوزيع ، الفيوم.
- ٢٠- عزت قناوي (٢٠٢٢): مشاكل اقتصادية معاصرة ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- ٢١- عصام بدر (٢٠١٧): نماذج مقترحة لتحليل الواقع الاقتصادي للاستثمار في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد (٨)، العدد (١٢)، جامعة المنصورة.
- ٢٢- فاطمة نسيم (٢٠٢٢): دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، جامعة بنى سويف ، العدد (١٦).
- ٢٣- مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٠): نشرة القاعدة القومية للدراسات- الاستثمار في مصر ، العدد (١٦٣)، يناير
- ٢٤- محمد الحارونى (٢٠١٧): نمذجة العلاقة بين الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومشكلة الفقر في مصر في ظل وجود عنصر العمالة كمتغير وسيط: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (٢٥)، العدد (٢) ، ديسمبر، معهد التخطيط القومي.
- ٢٥- محمد ربيع (٢٠١٩): قياس كفاءة الاستثمار الزراعي باستخدام المعايير الاقتصادية في مصر، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد (٤٦) ، العدد (٤).
- ٢٦- محمد مشعل وآخرون (٢٠٢١): دراسة اقتصادية لكفاءة الاستثمار الزراعي في مصر، مجلة العلوم الزراعية المستدامة ، مجلد (٤٧) ، العدد (٢)، يونيو، جامعة القاهرة.
- ٢٧- محمود الدسوقي (٢٠١٩): الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم، الأنواع، النظريات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد (٤).
- ٢٨- محمود فتح الله (٢٠١٨): السياسة الاقتصادية المصرية والنمو الاحتوائى: الأولويات والعوائق، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، د/أحوال مصرية.
- ٢٩- معهد التخطيط القومي (٢٠١٦): كفاءة الاستثمار العام في مصر: المحددات والفرص وإمكانات التحسين ، يوليو.
- ٣٠- منى السيد (٢٠٢٢): الاستثمارات العامة في المشروعات القومية ودورها في النمو والتشغيل، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام ، المجلد (٢٢) ، العدد (٨٥).
- ٣١- منى مكاوي (٢٠١٧): دراسة تحليلية للاستثمارات القومية والزراعية في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (٢٧) ، العدد (٢ب) ، يونيو، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.

- ٣٢- هاله بسيوني (٢٠١٩): دراسة تحليلية لمحددات كفاءة الاستثمار القومي والزراعي في مصر، مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، مجلد (١٦)، العدد(٢)، جامعة دمنهور.
- ٣٣- هبة الله السويفى، محمود خلاف(٢٠١٩): دراسة اقتصادية للتوزيع القطاعي للاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي في مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة.
- ٣٤- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة : البيان الإحصائي السنوي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة
- ٣٥- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢): المؤتمر الاقتصادي ٢٣-٢٥ أكتوبر خارطة طريق لاقتصاد أكثر تنافسية- مصر.
- ٣٦- الهيئة العامة للاستعلامات(٢٠١٩): المشروعات القومية في مصر.
- ٣٧- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: بيانات السلاسل الزمنية.
- ٣٨- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري: نشرات وزارة التخطيط , أعداد متفرقة
- ٣٩- وزارة التنمية الاقتصادية: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعداد متفرقة.
- ٤٠- وسيم رزق الله (٢٠١٩): أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري، تحليل السلاسل الزمنية الطويلة ، العدد الثاني ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد.

- 41- Blejer M, Khan M.(2018): Government Policy and Private Investment in Developing Countries, IMF Staff Papers Vol. 67, No.14.
- 42- Green, J. and Villanueva, D. (2017): Private Investment in Developing Countries : An Empirical Analysis , IMF Stage Papers ,67.
- 43- Greene, William H. (2019): Econometric analysis. Fifth edition. Prentice Hall.
- 44- Khan, M, and Rinlauhart, C (2018): Private Investment and Economic Growth in Developing Countries , IMF Staff Papers 102.
- 45- Klaus S. ,Hebbel, and Others (2016): Saving , Investment and Growth in Developing Countries, Policy Research Working Paper, No., 1687.
- 46- Sachs, Jeffrey (2018): The Debt overhang of Developing Countries, in Ronald Findlay, Ed, Debt, Stabilization and Development Oxford Blackwell.
- 47- World Bank (2017): World Development Indicators.
- 48- World Economic Forum(2018): The global competitiveness report.